



PROVISIONAL

A/35/PV.76

1 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط [١٠١]
(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
(ج) استعراض معدلات السداد التي تدفع الى حكومات الدول المساهمة بقوات
تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول)
- قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف [٢٤]
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62451/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٠نظر البند [١٠١ (أ) ، (ج)] من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول)

(A/35/667)

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك(ج) استعراض معدلات السداد التي تدفع الى حكومات الدول المساهمة بقواتقَدَّم السيد بدرسن (كندا) مقرر اللجنة الخامسة تقرير هذه اللجنة (A/35/667 and Corr.1)ثم تحدث على النحو التالي :

السيد بدرسن (كندا) ، مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم الجزء الأول من تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠١ من جدول الأعمال ، المعنون " تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط " . ان التقرير الحالي الوارد في الوثيقة A/35/667 ، يتصل بالبندين الفرعيين (أ) المتعلق " بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " ، (ج) المتعلق " باستعراض معدلات السداد التي تدفع الى حكومات الدول المساهمة بقوات " .

وبالنسبة للجزء الأخير ، فتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة العاشرة من تقريرها ، باعتماد مشروع قرار ، والذي هو مشروع القرار الأول .

أما بالنسبة لمسألة تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فتوصي اللجنة الخامسة باعتماد مشروع القرار المكون من جزأين والذي يظهر كمشروع القرار الثاني .

وفي هذا السياق ، أود أن ألفت نظر الجمعية العامة الى أن تصويها قد صدر بموجب

الوثيقة A/35/667/Corr.1 ، وهو يتعلق بالنصوص الصينية ، والانكليزية ، والروسية فقط . ويتضمن النص المصحح للفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار الثاني ألف . وسوف يلاحظ المندوبون الموقرون انه من بين مختلف القرارات الواردة في هذه الفقرة ، أن القرار الأخير منها قد ذكر على

انه " ٣٥ / — " في الأول من كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٠ . وهذا المكان الشاغر سوف يدرج فيه فيما بعد الرقم الذى سيعطى لمشروع القرار الأول بمجرد أن تعتمده الجمعية العامة .
وأخيرا ، أود أن أستري انتباه الجمعية العامة الى الفقرة الثانية من تقرير اللجنة الخامسة حيث أوصى باعتماد مشروع مقرر ، يتعلق بالفترة المالية الخاصة بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلى ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، ستشرع الجمعية في البت في مشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة ، وأود أن أذكر السادة الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ ، فإن تعديلات التصويت يجب ألا يتجاوز أى منها عشرة دقائق ، ويجب أن تلقي بها الوفود من مقاعد ها . والآن سأعطي الكلمة لأولئك المندوبين الذين يودون تعلييل تصويتهم قبل التصويت .

السيد الأكوغ (اليمن) : لبعض الملابس صوت وفدى خطأ في اللجنة الخامسة ضد مشاريع القرارات الواردة بالوثيقة (A/35/667) والمتعلقة بتمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط . ووفد بلادى يود أن يؤكد على موقفه المبدئي من هذه المسألة . لقد رفضنا وعارضنا في آن واحد أى اجراء من شأنه تحميل ميزانية الأمم المتحدة تكاليف ارسال قوات لحفظ السلام في الشرق الأوسط حرصا منا على مبدأ أن على المعتدى وحده أن يتحمل نتائج عدوانه . وفي هذا الصدد فاننا نؤكد موقفنا الرافض لاستخدام قوات الأمم المتحدة في تكريس العدوان واطالة أمد احتلال أراضي الغير بالقوة . ومن المؤسف أن نلاحظ أن قوات الأمم المتحدة العاملة في الشرق الأوسط لم تستخدم لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، أو وقف اعتداءات اسرائيل المستمرة على الشعب العربي الفلسطيني ، والشعوب العربية المجاورة لفلسطين المحتلة ، وانما حصرت مهمتها على مجرد الفصل بين المتحاربين .
وبناء على ذلك فقد كان وفد بلادى ينتوى — لو كان قد تم تصويت — أن يمتنع عن التصويت على المشاريع الآتفة الذكر .

السيد الألفي (الجمهورية العربية الليبية) : ان وفدى قد سبق أن أتاحت لـه الفرصة لشرح موقفه من هذه القضية في مناسبات عديدة سابقة سواء أمام مجلس الأمن أو هذه الجمعية. هذا الموقف الذى يتمثل أساسا في عدم اعتراف بلادى مبدئيا بالقرارات المنشئة لتلك القوات . ونود هنا فقط أن نؤكد أنه انطلاقا من ذلك الموقف المبدئي ، فان وفدى لم يشارك فى التصويت على مشروعى القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة العاشرة من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/667 .

السيد هونفا فو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهورية بنن الشعبية

وفقا لموقفه التقليدي . لن يشارك في التصويت على مشاريع القرارات الثلاثة التي ندرسها الآن .
وأود أن أسجل موقف جمهورية بنن الشعبية في محضر هذه الجلسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نشرع في التصويت على توصيات اللجنة

الخامسة التي تظهر في الفقرة العاشرة من تقريرها ، الوثيقة A/35/667 .
سوف نبدأ بالتصويت أولا على مشروع القرار الأول المعنون " استعراض معدلات سداد المبالغ
التي تدفع الى حكومات الدول المساهمة بقوات " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،
كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ،
الدانمرك ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية
المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، فينيا ، ايسلندا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ،
الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النيجر ، نيجيريا ، الفروج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا ،
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ،
سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ،
تايلند ، توغو ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ،
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ،
أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : البانيا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هنغاريا ، العراق ، منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : الجزائر ، الكونغو ، غينيا - بيساو ، مدغشقر ، ملاوى ، ملديف ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، تونس ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية تسعة وثمانين صوتا مقابل ثلاثة عشر صوتا ، وامتناع عشرة

عن التصويت . (القرار رقم ٤٤/٣٥) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الثاني المتعلق ب " تمويل قوة

الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " ينقسم الى قسمين ألف ، وباء .

سوف يتم التصويت أولا على مشروع القرار الثاني " ألف " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ،

كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، الدانمرك ،

مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية المانيا

الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الأردن ، الكويت ،

لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطة ، موريتانيا ،

* ثم بعد ذلك أبلغت وفود كل من اكوادور ، وغينيا الاستوائية ، ومالي ، وملاوى ،

وترينيداد وتوباغو انها كانت تتوى التصويت لصالح مشروع القرار .

موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توفو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ،
 أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبابوي .

المعارضون : البانيا ، أنغولا ، غرينادا ، العراق ، الجمهورية العربية السورية .

المتتبعون : الجزائر ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكونغو ،

كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا - بيساو ،

هنغاريا ، ملاوي ، ملديف ، منغوليا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اليمن .

اعتد مشروع القرار الثاني ألف بأغلبية ثلاثة وتسعين صوتا مقابل خمسة أصوات وامتناع خمسة

عشر عن التصويت . (القرار رقم ٤٥ / ٣٥ " ألف ") *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبعد ذلك سوف يتم التصويت على مشروع القرار

الثاني (باء) .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،

* ثم بعد ذلك أبلغت وفود كل من اكوادور ، فينيا الاستوائية ، مالي ، ملاوي الأمانة

انها كانت تتوى التصويت لصالح مشروع القرار .

كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، الدانمرك ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فانا ، اليونان ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : البانيا ، أنغولا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، هنغاريا ، العراق ، منغوليا ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

الممتنعون : الجزائر ، الكونغو ، فينيا ، فينيا - بيساو ، ملاوي ، ملديف ، رومانيا ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار الثاني (با) بأغلبية واحد وتسعين صوتا مقابل أربعة عشر صوتا وامتناع

ثمانية عن التصويت . (القرار ٤٥ / ٣٥ "با") *

* ثم بعد ذلك أبلغت وفود كل من اكوادور ، فينيا الاستوائية ، مالي ، ملاوي الأمانة

انها كانت تتوى التصويت لصالح مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى الفقرة الحادية عشرة من التقرير الوارد في الوثيقة A/35/667. ان توصي اللجنة الخامسة - دون اعتراض - باعتماد مشروع مقـرر بعنوان " الفترة المالية الخاصة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع هذا المقرر ؟
تم اعتماد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لمندوب البانيا الذي طلب الكلمة لتعميل تصويته بعد التصويت .

السيد ريزو (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا للأسباب التي شرحناها وأوضحناها في عدة مناسبات سابقة ، حينما كان يتم التصويت على تمويل قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، يكرر وفد جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية مرة أخرى انه لن يشترك في " تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " . لذا ، صوّت الوفد الألباني ضد مشروعات القرارات الواردة في الوثيقة A/35/667 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وهكذا ، اختتمت الجمعية العامة بحثها للمندوبين الفرعيين (أ) ، (ج) من البند " ١٠١ " من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند " ٢٤ " من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . (A/35/35)

السيد العلي (العراق) : كان وفد بلادى في الدورتين الماضيتين على صواب عندما أكد بصورة قاطعة بأن اتفاقيتي كامب ديفيد محكوم عليهما بالوصول الى طريق سدود ، لأنهما تقومان على انكار حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في أرضه ووطنه والاعتداء على السيادة العربية واحتقار المجتمع الدولي وقوانينه ومنظماته .

اننا اليوم نرى جميعا أن السير على نهج كامب ديفيد قد قاد الى طريق سدود ، فالقضية الصراع العربي - الصهيوني قد حلت ، ولا قضية حقوق الشعب الفلسطيني قد ضمنت وعلى العكس من ذلك فان الصراع في الشرق الأوسط قد تعقد وتوتر على نحو لم يسبق له مثيل ، نتيجة تمزز النزعة العدوانية التوسعية الصهيونية ، التي اعتبرت الاتفاقيتين اقرارا ودعما لنزعتها العدوانية التوسعية .

فلقد أدى اشتراك الرئيس المصري أنور السادات مع الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني ، على توقيع الاتفاقيتين المذكورتين الى اهمال الجهود الدولية والاقليمية للوصول الى سلام حقيقي أساسه استرجاع أرض فلسطين وحقوق شعبها ، كما عاد بالقضية الفلسطينية الى مرحلة تعمد انكار وجود الشعب الفلسطيني المناضل من خلال الاصرار على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتنفيذ عملية ضم القدس العربية الى الكيان الصهيوني ، وتوسيع نطاق بناء المستعمرات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة ، ودخول حكومة الكيان الصهيوني مباشرة في أعمال الارهاب والاغتيال المنظمة ضد المواطنين الفلسطينيين وممثلهم الشرعيين في الأرض المحتلة كما حصل مع عمدة الضفة الغربية .

لقد توقعنا حصول هذا كله ، وأكدنا أنه سيحصل كثمرة طبيعية لاتفاقيتي كامب ديفيد . وكان من الطبيعي أن نتوقع آنذاك أيضا أن تقود هاتان الاتفاقيتان الى الطريق المسدود ، حيث ينقلب العلاج المفترض الى سم يزيد الجروح آلاما وتقيحا .

ونود أن نسجل هنا بأن الرئيس الامريكي جيمي كارتر الذي خطط ودفع الى توقيعهما بهدف تحقيق أغراض عديدة من بينها ضمان اعادة انتخابه ، قد وصل هو الآخر الى طريق سدود ، حينما رفض الشعب الامريكي انتخابه . اننا وان كنا لا نستهدف الحديث عن الشؤون الداخلية الامريكية ، بيد أن من المهم التأكيد بأن سقوط كارتر كان يشكل بالنسبة لنا مؤشرا مهما فقد عكس

هذا السقوط في أحد أوجهه ادراك الشعب الامريكى لمخاطر سياسة ادارته القائمة على المغامرة بمصالح امريكا العليا ، وذلك بتصعيد العداء للعرب للوصول الى مكاسب آنية وأنانية مكشوفة . ولعل أكثر الأطراف ادراكا لمغزى سقوط كارتر بالنسبة لقضية نضال الشعب الفلسطيني هو الرئيس المصرى السادات الذى أعلن مؤخرا انه قلق من نتائج سقوط كارتر . لقد اكتشف السادات بأن سقوط كارتر يعكس أزمة كامب ديفيد ، وفشل المؤامرة التي ترتبت عليها لمحو الشخصية الفلسطينية وتجاهل حقوق العرب .

واستنادا الى ذلك فاننا نعتقد بأن أى دور امريكى جديد ، أو أى مواصلة للدور القديم في الشرق الأوسط ، لا يقوم على احترام حقوق العرب الكاملة والثابتة ولا يقر بحقوق الشعب الفلسطيني محكوم عليه بالفشل ، تماما كما حصل لكارتر وأسلافه .

ولعل من المفيد هنا تذكيركم وتذكير المجتمع الدولي بموقف العراق من الحلول المطروحة او التي ستطرح ، لأننا نعتقد بأن الشرق الأوسط قد دخل مرحلة حاسمة في تاريخه سوف تعكس تأثيراتها أكثر فأكثر على العالم ربما في الشهور القادمة .

لقد أكدنا في العام الماضي بأن موقفنا من الصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية تحكمه المبادئ التالية :

أولا - يجب عدم مكافأة المعتدى على عدوانه فيمنح اقرارا بشرعية احتلاله لأراضي الغير .
ثانيا - ان لا يحرم المواطن الأصلي (الفلسطيني) من حقوقه القومية والتاريخية في وطنه فلسطين .

ثالثا - ان لا تحل مشاكل يهود العالم على حساب العرب وحقوقهم ووجودهم .

رابعا - ان لا تقوم " النظرة الواقعية " في السياسة الدولية على أساس طلب تنازلات من طرف واحد هو الطرف العربي ، بل يجب أن تؤخذ الحقوق القومية والوطنية بنظر الاعتبار ، وكذلك الحقائق الثابتة الخاصة بالمشكلة التي تثبت أن فلسطين كانت لآلاف السنين وطنا للعرب الفلسطينيين ، بينما كان وجود اليهود فيها عابرا حدث لفترة قصيرة على جزء من أرض فلسطين ، ونتيجة لاستخدام القوة ضد السكان الأصليين .

خامسا - ان لا يكون الحل جزءا من مخطط دولي لاقتسام الوطن العربي واستمرار تجزئته واستغلاله وربطه بالصراعات الدولية .

ان العراق في الوقت الذي يقدر ويشجع فيه التطور الايجابي الذي حصل في الرأي العام الدولي ، وفي مواقف دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من قضية فلسطين والوضع في المنطقة العربية يود أن يؤكد على ضرورة أن تقترن الأقوال بالأفعال لأن العرب لا يمكنهم أن يكتفوا بالأقوال وعلان المواقف ولا بد من اتخاذ خطوات ايجابية محددة بهدف حمل الكيان الصهيوني على التخلي عن سياسة العدوان والتوسع .

اننا نطالب الجمعية العامة باتخاذ قرار يدعو الى فرض المقاطعة الاقتصادية والعسكرية على الكيان الصهيوني بسبب سياسته في ضم الاراضي العربية المحتلة وخرقه لمبادئ ونصوص الميثاق واتفاقيات جنيف . كما نطالبها باتخاذ قرار يدعو الى منع الهجرة الى فلسطين المحتلة ، بالنظر لقيام الكيان الصهيوني بتوطينهم في المستعمرات التي يقيمها في الأراضي المحتلة ، والاستمرار في منع شعب فلسطين من ممارسة حقه في العودة وانكاره هذا الحق لسكان البلاد الاصليين .

ان العراق بالاستناد الي ما حددناه بدقة ، لا يمكن أن يقبل بأي حل يمس الحقوق والمصالح الحيوية للأمة العربية والشعب الفلسطيني مهما كانت ظروف الأمر الواقع ومعطيات الوضع الدولي ، فمن الخطأ الجسيم أن تتصور الدول الأوروبية أو غيرها أن الأمة العربية قد أصبحت مستعدة لقبول موقف وسط بين كامب ديفيد ومقررات الحد الأدنى الصادرة عن قمة بغداد .

لقد شهد العالم مؤخرا مثالا فاضحا على اصرار الكيان الصهيوني على التماهي في عدوانه التوسعي وذلك بقراره اللا شرعي بضم القدس العربية المحتلة وعلان المدينة المقدسة عاصمة له رغم ادانة العالم كله لذلك ، وبالذات ادانة منظماتنا الدولية .

ان البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة السيد صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية الى المملكة العربية السعودية بتاريخ ٦ آب / افساس ١٩٨٠ حدد موقفنا بصورة واضحة تجاه الدول التي تعترف بهذا الادعاء الباطل وكذلك تجاه الدول التي تقيم بعثاتها في القدس ، وهو مقاطعة هذه الدول اقتصاديا وسياسيا .

أما الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني ، فانه لا يشجع ذلك الكيان ويمكنه من المضي في عدوانه فحسب ، وانما يشكل مساهمة أمريكية مباشرة في الأعمال الصهيونية العدوانية في الأراضي العربية المحتلة ، وفي لبنان . وان الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية الولايات المتحدة في مجلس الأمن خلال مناقشته لقضية ضم القدس ، أظهر تراجعاً واضحاً عن المواقف السابقة للولايات المتحدة تجاه الاجراءات الصهيونية التشريعية في القدس ، ان نجدها تطرح حججاً واهية لتتناهى عن الخطوات الصهيونية لضم المدينة المقدسة . وفي ضوء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة بشأن فلسطين ، وفي ضوء التحدي الصهيوني العدوانية بضم القدس العربية ، فان على الجمعية العامة أن تطالب المجلس مجدداً باتخاذ الاجراءات اللازمة لفرض العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق . وفي حالة اخفاق المجلس مرة أخرى في تحمل مسؤولياته ، يتعين على الجمعية العامة أن تتولى بنفسها مهمة تنفيذ نصوص الميثاق تجاه المعتدي الصهيوني .

لقد آن الأوان للجمعية العامة على أي حال أن تعيد النظر في موضوع عضوية الكيان الصهيوني في منظمة الأمم المتحدة . وأود أن أذكر السادة المجتمعين بأن الجمعية العامة في قرارها المرقم ٢٧٣ القاضي بقبول (اسرائيل) في عضوية هذه المنظمة كانت قد لجأت الى صيغة فريدة من نوعها لم ترد في أي قرار آخر يتعلق بقبول أية دولة أخرى في عضوية المنظمة . فعلاوة على اشارة القرار الى أن الجمعية العامة تلاحظ أيضاً تصريح دولة اسرائيل بأنها تقبل ، دون تحفظ ، الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وتتعهد أن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة ، أدرجت الجمعية العامة فقرة أخرى في القرار هذا نصها :

" ان تذكر قراراتها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، وفي ١١ كانون

الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، وان تأخذ علماً بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل

حكومة اسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة " .

ان القرارين اللذين تشير اليهما هذه الفقرة هما القرار ١٨١ حول تقسيم فلسطين وتدويل القدس ، والقرار ١٩٤ الذي يتناول فيما يتناول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . أما التصريحات التي صدرت عن المندوب الاسرائيلي فكانت بصدد التزام اسرائيل بتطبيق تلك القرارات .

ومن الواضح أن الجمعية العامة أرادت ، قبل الاقدام على تنفيذ توصية مجلس الأمن ، أن تتحقق من موقف اسرائيل تجاه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة آخذة بعين الاعتبار الظروف التي أحاطت قيام الكيان الصهيوني والمواقف التي اتخذها تجاه الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومدنية القدس التي لم تكن منسجمة مع قرارات الأمم المتحدة ، ولما كانت الجمعية العامة نفسها قد أقدمت على اتخاذ هذا الاجراء فمن حق الجمعية العامة ، بل من واجبها أن تعيد النظر في قرارها فسي ضوء مدى تمسك الكيان الصهيوني بتنفيذ التزاماته أمام الجمعية العامة أو عدمه . ان منطوق المادتين العاشرة والرابعة عشر من الميثاق تستدعيان من الجمعية العامة أيضا القيام بمثل هذا الواجب .

ان القرار الخاص بالقضية الفلسطينية ، الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الخاصة ، أظهر بصورة جلية التأييد الواسع الذي يلقاه الشعب الفلسطيني من خلال تأكيد القرار على حقوقه الثابتة بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . ومن المؤسف حقا أن وفود الدول الأوروبية الغربية ارتأت الامتناع عن تأييد القرار بحجة أنه لا يتضمن الاشارة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني ونمنا أمنه . أنكر بأننا هنا بصدد استرداد حقوق شعب وقع ضحية العدوان العنصري الصهيوني . اننا هنا للدفاع عن المعتدى عليه الذي جرد من أراضيه وحرم من ممارسة حقوقه الأساسية ، وليس للاعتراف بشرعية كيان فريب قام على الارهاب والعنصرية واحتقار المجتمع الدولي والقيم الانسانية .

أما القرار الثاني الذي تبنته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخاصة والذي يطلب الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، دراسة أسباب عدم تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني ، فقد كان بمبادرة من وفد العراق ، وجاء منسجما مع القرار الذي اتخذته وزراء خارجية الدول الاسلامية في اجتماعهم الاستثنائي في عمان . ولئن كانت المنظمة الدولية تواجه مشاكل معقدة تتعلق أهمها بسلطتها المعنوية وجدوية ، قراراتها ، فان أهم وأخطر مشكلة تهدد المنظمة ودورها وتحدد درجة ثقة شعوب العالم بها ، هي قدرتها على تطبيق قراراتها وتوقيع عقوبات فعالة على الدول التي ترفض التقيد بها .

ونحن ان نشيت ذلك لا نخفل عن حقيقة ثابتة ، وهي أن الولايات المتحدة الامريكية ودول كبرى أخرى ، تساهم مباشرة في جعل الأمم المتحدة بلا سلطة كافية ، وذلك من خلال استخدام حق الفيتو ضد كل قرار يدين الكيان الصهيوني ويطالبه بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، أو بالكف عن أعمال العدوان والتمييز العنصري . من هنا فاننا نعتقد بأن الولايات المتحدة اذا كانت جادة حقاً في احترامها للمنظمة الدولية مطالبة قبل غيرها بالعمل على عدم اساءة استخدام حق الفيتو .

في ختام كلمتي أجد ضروريا الإشارة الى وضع متفجر وخطير لانتردد ولم نتردد ، لحظـة واحدة في القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خلقتة كجزء من متطلبات امرار اتفاقتي كامب ديفيد . فلقد كان مطلوباً ، لانجاح اتفاقتي كامب ديفيد العمل على زرع المشاكل المعقدة في الوطن العربي ومداخله وتفجيرها لشل دوله عن مواجهة تلك المؤامرة ، والعمل على اشغال العراق الذي لعب دوراً أساسياً في مواجهة تلك الاتفاقيات في مشاكل جانبية ، ولعل أخطر حلقات هذا المخطط هو العدوان الإيراني على العراق بتاريخ ٤ أيلول / سبتمبر من هذا العام وما تلى ذلك من مخاطر انتشار الحرب والفوضى في عموم المنطقة .

من ذلك ترون ، أيها السادة ، أن كامب ديفيد لم تكن مجرد صفقة بين نظام السادات في مصر والكيان الصهيوني وكارتر ، وانما كانت خبطة تشمل الشرق الأوسط برمتها هدفاً زعزعة الأوضاع كلها وتغيير الخارطة السياسية للمنطقة ، بحيث تطمس قضية الشعب الفلسطيني في بحر مشاكل أخرى جديدة تطفي على قضية فلسطين وتدفع العالم لاهمالها .

اننا في العراق عرفنا ذلك مبكراً وقبل وقوعه ، لذلك كانت مواجهتنا للمخطط تستند على ربط كل موقف اتخذناه ونتخذة ، بابقاء قضية فلسطين حيّة ومركز اهتمامنا واهتمام العالم ، لذلك أكدنا أن تحرير الأراضي والمياه العراقية ، التي احتلها حكام ايران ماهي الخطوة باتجاه تحرير بقية الأراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها فلسطين العربية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل لكسمبرغ ، الذي سوف يخاطب

الجمعية نيابة عن الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

السيد بيترز (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : ان عدم استقرار الشرق الأوسط هو

مصدر مزمن للتوتر وللقلق في العالم . وأثناء الشهور الأخيرة فان الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي يجتمع رؤساؤها ورؤساء حكوماتها حالياً في لكسمبرغ قد تابعوا بقلق تدهور الموقف في هذا الاقليم المعذب . وانهم يأسفون عميق الأسف لصلابة المواقف من جميع الأطراف ، بينما يمكن للحوار والتفاهم فقط أن يمهدا طريق السلام .

وفي اطار تسوية شاملة ، فان حلا عادلا لمشكلة فلسطين هي عنصر أساسي . ومثل هذا التفاهم - المؤسس بالضرورة على القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن - يجب أن يأخذ في اعتباره وقائع قد أهملت حتى الآن اهملا كبيرا . ان الأمر يتعلق بتعايش وتفاهم واقعيين : دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني .

وفي اعلان فينسيا ، فان الدول التسع قد وضعت المبدأين الأساسيين اللذين يحكمان البحث عن تسوية سلام شامل في الشرق الأوسط . ان الوضع يتعلق بحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام بما في ذلك اسرائيل ، وكذلك في العدالة لجميع الشعوب ، وهذا يتضمن الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني .

ومن هذا المطلب المزوج تنبثق جميع الآثار ومن بينها حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ، معترف بها ومضمونة وبالمثل المشكلة الفلسطينية . ان هذه المشكلة ليست مشكلة لاجئين ويجب أن تجد حلا عادلا . ان الشعب الفلسطيني الذي يدرك أنه موجود كشعب يجب أن يسمح له عن طريق وسيلة ملائمة تحدد في الاطار الشامل للحل السلمي ، بأن يمارس حقه في تقرير المصير . ان الاعتراف وتطبيق حق البقاء والأمن لاسرائيل وحق الشعب الفلسطيني وكذلك حقه في تقرير المصير ، كل ذلك يجب أن يكون أساسا لمفاوضات يجب أن تؤدي الى تسوية سلام شاملة . وعلى ذلك ، فانه يجب على اسرائيل أن تضع حدا للاحتلال الاقليمي الذي تقوم به منذ عام ١٩٦٧ .

وفي هذا الصدد ، فان المستعمرات التي تقيمها اسرائيل تمثل عائقا خطيرا لعملية السلام . ان الدول التسع تكرر موقفها الذي تعبر عنه في كثير من المناسبات . ان هذه المستعمرات ، وكذلك بالنسبة الى التغييرات الديموغرافية وفي الممتلكات في الأراضي العربية المحتلة تعتبر غير شرعية فسي نظر القانون الدولي .

ان القانون الذي أقره البرلمان الاسرائيلي بشأن وضع مدينة القدس كمدينة تجتمع فيها بصفة خاصة الأماكن المقدسة لعدة أديان قد أدى الى تدهور اضافي في الموقف في الأراضي المحتلة . ونحن نود أن نذكّر هنا بأننا لانقبل مبادرة من طرف واحد تهدف الى تغيير وضع هذه المدينة .

وفي رأى الدول التسع ، فان نبذ العنف هو شرط ملزم لا بد منه في كل مفاوضات بناءة .
وعلى ذلك ، فاننا نناشد حسن النية للأطراف المعنية جميعها بأن تنشئ جو الثقة والتفاهم الذى
لاغنى عنه للبحث عن حل عادل ومنصف للنزاع .

ان هذه التسوية تفترض اشتراك جميع الأطراف المعنية . ان هذه المبادئ التى سبق أن
ذكرتها يجب أن يتمسك بها كل طرف من هذه الأطراف دون استثناء ، وبالتالى ، فانها تنطبق أيضا
على الشعب الفلسطينى وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التى يجب أن تشارك في المفاوضات .
وأخيرا ، وفيما يتعلق بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة
للتصرف ، فانني أود أن أذكر فقط بتحفظاتنا التى عبر عنها في عديد من المناسبات . ان مقترحات
اللجنة تتضمن نفس عدم التوازن الأساسى الذى كان موجودا في القرار الذى أنشأها .
ومع ذلك ، فان الدول التسع تعيد تأكيد اهتمامها للحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى في
إطار تسوية شاملة عادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

السيد نسييه (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي شرفي العظيم في هذه
المناقشة بشأن قضية فلسطين أن أشني على الرئيس المحترم السيد فاليلو كاني سفير السنغال وأعضاء
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف ، على جهودهم التى لا تكف
وعلى إخلاصهم تجاه تحقيق تلك الحقوق الطبيعية ، مما زاد من وعي وعزم مجتمع الأمم على أن يبرى
تحقيق العدالة بفض النظر عن المصاعب التى قد يبد وأن يتعذر التغلب عليها والتي سببها مؤيد و
واحدة من أكثر المؤامرات خداعا في وقتنا .

وفي نفس الوقت ، أود أن أعبر عن تقديرنا العميق للدكتور كورت فالدهايم الأمين العام
لتوفيره الموارد المتاحة لأجهزة المنظمة المعنية لنشر الحقائق بشأن مأساة فلسطين .
من الملائم ، أنه تحت رعاية اللجنة فان أعضاء مجتمع الأمم قد احتفلوا يوم الجمعة الماضى ،
بذكرى اليوم الدولى للتضامن مع الشعب الفلسطينى المكافح المعانى . وتمثل تلك المناسبة اتفاق
آراء ضمير البشرية ، الذى على المدى الطويل سوف يكون أكثر فتكا بكثير من جميع أسلحة التدمير
ومن جميع الخيانات ، والمؤامرات والتزييف والأعمال الوحشية التى ارتكبت ولا تزال ترتكب في حق الشعب
الفلسطينى والذى ترك لوقت طويل يحمي نفسه من قوى الظلام العاتية اللاانسانية ، والذى لم تتيقظ
الانسانية بمد لمحنته .

لماذا اختير يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ للتضامن مع الشعب الفلسطيني ؟
انه يوم سوف يذكر في التاريخ على الدوام باعتباره سبب الكارثة التي ألمت بالشعب الفلسطيني .
وكان يبدو وفي ذلك الوقت ، أن الفرصة مواتية لاقتراف الجريمة والاجهاز على الضحية
دون أن يؤسف أو يحزن عليها ، عن طريق تدفق جماعي من أعمال التشويه والتزييف والعناصر
الخارجية والقيام بعملية خسيل مخ . ورغم أن الضحية قد جرحت جرحا عميقا ، وهي تترنج وتتألم
فلقد استطاعت أن تتمسك بالحياة رغم قاتليها ، وهي اليوم تكافح بتأييدكم القيم لكي تستعيد
حقها في الحياة في وطنها دون خشية من العوامل الضارة التي من شأنها أن تفني أجناسا
أضعف .

ومع ذلك فان الشعب الفلسطيني بغض النظر عن الجنس أو العقيدة ، فقد وعده
بالاستقلال الكامل في ١٩٣٩ بموجب الكتاب الأبيض البريطاني على أن ينفذ هذا الاستقلال
فورا بعد الحرب ، غير أنه وجد نفسه فجأة تبحث قضيته في جمعية عامة مواتية للصهيونية
ومضللة ، أوصت تحت ضغط هائل بتقليع أوصال فلسطين دون موافقة مشروعة من شعبها . ولست
في حاجة الى أن أذكر هذه الجمعية الموقرة بأن عملية تقطيع أوصال فلسطين كانت انتهاكا
صارخا للقانون الدولي لأن فلسطين كانت تحت الوصاية واعترف باستقلالها المؤقت صراحة
وورد ذلك في ميثاق عصبة الأمم . الذي تضمن انه في حالة البلدان الأكثر تقدما - بما في ذلك
فلسطين التي كان أكثر من ٩٠ في المائة من سكانها من العرب وامتلكوا حتى نهاية الانتداب
في ١٩٤٨ أكثر من ٩٤ في المائة من أراضيها - يجب أن تمنح الاستقلال .

وعلاوة على ذلك فان مبدأ تقرير المصير المعترف به عالميا الآن والذي ركز عليه بصفة
خاصة الرئيس وودرو ويلسون وكذا التأكيد على الأهمية الأساسية لموافقة المحكوم ، قد تم
تجاهلها بالكامل في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ .

وحتى صاحب اعلان بلفور الذي لم يرخص له بذلك قد اعترف بما يلي :

" فيما يتعلق بفلسطين ، فان القوى المتحالفة لم تدل ببيان لم يعترف بأنه

خطأ " .

ولست في حاجة الى ان أضيف ان العالم العربي آنذاك كان شريكا في التحالف .

ورغم مزاعم اسرائيل بالشرعية على أساس اعلان بلفور السرى في ١٩١٧ ، فلقد اعترفت بريطانيا ذاتها في ١٩٣٩ بما قاله مصدر مسؤول وهو :

" من أكثر الحقائق أهمية ، والتي لا يمكن الجدل بشأنها أن الاعلان في حد ذاته كان عقيما لأنه لم يكن لبريطانيا العظمى حقوق سيادة على فلسطين ، لم يكن لديها صك ملكية ، ولم تكن لديها سلطة للتصرف في الأرض . وكان الاعلان مجرد بيان بالنوايا البريطانية لا أكثر من ذلك " .

ولتفطية الانحراف القانوني والاخلاقي وللتعجيل بالهجرة الصهيونية ، فقد نشرت الخرافة في عالم جاهل بأن " فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض " رغم حقيقة ان أولئك الذين كانوا سيهاجرون كانوا سعداء في أراض كثيرة ، وكان هناك ٨٠٠ فلسطيني في فلسطين ، وهو عدد كبير من السكان في بلد صغير منذ ثلاثة أرباع قرن مضت . ومن الجائز أن يكون هناك كثيرون ممن قرأوا ما قاله الاستاذ ارنولد توينبي ، أحد كبار المؤرخين وأحكمهم على مر العصور ، فقد كتب :

" خلال جميع السنوات الثلاثين ، سمحت بريطانيا بهجرة الى داخل فلسطين العام تلو الآخر ، بحصة من المهاجرين اليهود اختلفت وفقا لقوة وضغوط العرب واليهود . وما كان يستطيع هؤلاء المهاجرون الدخول لو لم يحظوا بالحماية البريطانية . ولو بقيت فلسطين تحت الحكم العثماني أو لو أنها أصبحت دولة عربية مستقلة فسي ١٩١٨ لما سمح بدخول أعداد كبيرة بدرجة كافية من اللاجئين اليهود الى فلسطين بما يمكنهم من التفوق على الفلسطينيين العرب في ذلك البلد العربي الفلسطيني ، قلت أعدادا كبيرة بدرجة كافية لأنه وفقا لاعتبارات أخرى حتى خلال القرن التاسع عشر فان الفلسطينيين دائما قد قبلوا أي شخص ينتمي الى العقيدة اليهودية ، ويبدو أن يعيش في فلسطين . والسبب الذي من أجله تقوم دولة اسرائيل اليوم ، والسبب الذي من أجله اليوم نجد مليونا ونصف مليون من الفلسطينيين العرب لاجئين (وبطبيعة الحال فلقد ازدادوا الآن الى ١٨ مليون) هو انه طوال ثلاثين عاما فرضت الهجرة اليهودية على العرب الفلسطينيين بواسطة القوة العسكرية البريطانية حتى أصبح

عدد المهاجرين كافيا من الناحية العددية ومسلحا بالقدر الكافي الذي يمكنه من أن يحمي نفسه بدباباته وطائراته الخاصة . ان مأساة فلسطين ليست مأساة محلية ولكنها مأساة بالنسبة الى العالم بأسره ، لأنها ظلم يهدد السلام العالمي " .

ولقد كان من رأينا دائما أنه رغم عدم الرضا عن تقطيع أوصال بلد هم بمقتضى قرار الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، فان الاسرائيليين أنفسهم هم الذين دمروا تنفيذه . ولقد احتج الفلسطينيون أياما قليلة ، كما هو الحال بالنسبة لأي شعب آخر . ولكن الاسرائيليين هم الذين استغلوا أحداثا قليلة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعروفة بخطة " دالت " والتي أعد لها سلفا ، وكانت تهدف ليس فقط الى تحقيق السيطرة الكاملة على المناطق المخصصة للدولة اليهودية واقتلاع السكان الفلسطينيين منها ، ولكن أيضا للاستيلاء على المساحات التي كانت مخصصة للعرب الفلسطينيين أيضا .

وقد شهدنا الهجمات العسكرية على نطاق واسع منذ الاسبوع الأول ، ولكن شـهـن الهجمات لاحتلال أراضي الدولة الفلسطينية بدأ بمجرد أن ضعفت السيطرة البريطانية بما يكفي ضمان النجاح ، وكان البريطانيون في ذلك الوقت ينسحبون تدريجيا . وماذا فعل مجلس الأمن لتنفيذ ما كلفته به الجمعية العامة ؟ يؤسفني القول انه لم يفعل شيئا على الاطلاق .

لقد استولى الاسرائيليون على أربعة أخماس فلسطين حتى قبل انتهاء الانتداب، وكانوا يحاولون باستمرار الاستيلاء على الخمس الباقي ، وكان ذلك حينما دخلت بعض الوحدات العربية ما بقي من أراض عربية بعد انتهاء الانتداب البريطاني لانقاذ الخمس الباقي وما يسكنه من الفلسطينيين ، من الاقتلاع .

وأسوق لكم مثلا أعرفه . لقد كان الجيش الاردني ، الذي عرف آنئذ بالفيلق العربي . في مواقع استراتيجية في كل القدس وفلسطين طوال الحرب العالمية الثانية ، لمساعدة المجهود الحربي للحلفاء . وقد سحب كلية من فلسطين قبل ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ حينما انتهى الانتداب لتمكين الفلسطينيين من تكوين دولتهم وفقا لقرار الأمم المتحدة .

وعاد الجيش الأردني الى الدخول مرة أخرى في فجر ١٨ أيار/مايو في وحدة تتكون من ٦٠٠ جندي للمساعدة على صد الهجمات الاسرائيلية المتواصلة لثلاثة أيام وثلاث ليال ضد مدينة القدس القديمة وبعد أن أطلق السكان المدنيون آخر طلقة من الذخيرة دفاعا عن أنفسهم ، وطالبوا بالمساعدة من خلال لجناتهم الوطنية ومع ذلك فان أجهزة الدعاية الصهيونية التي تسيطر على الرأي العام العالمي راحت تصرخ وتقول ان الجيوش العربية دخلت فلسطين بعد نهاية الانتداب للقضاء على اسرائيل المسكينة في مهدها .

ولسوء الحظ ، فان البعض يصدقون تلك الخرافة ، بالرغم من أن قادة اسرائيل أنفسهم ، في الوقت ذاته ، كتبوا يومياتهم وسيرهم الذاتية ومذكراتهم وسيرهم ومطبوعاتهم العديدة ، التي تبطل بطريقة قاطعة تلك الخرافة التي كانت توزع آنذاك للحصول على تعاطف غير اليهود . وحتى في أعقاب اغتصاب اسرائيل لأربعة أخماس فلسطين فان مؤسستها العسكرية التي تحكم كل نواحي الحياة الاسرائيلية ، بغض النظر عن الطلاء الديمقراطي ، كانت ترسم الخطط لمزيد من التوسع . وفي ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٣ فان المرحوم موسى شاريت لاحظ في يومياته ، أن فريقا من القادة الصهيونية الأمريكيين ، استمعوا الى محاضرات في اسرائيل من الكولونيل ماتسي بيليد . وقد قال العقيد بين ما قاله : أولا ، ان الجيش يعتبر الحدود الحالية مع الأردن غير مقبولة اطلاقا ، ثانيا ، ان الجيش يخطط للحرب بغية احتلال بقية ما أسماه " بأرض اسرائيل الخريبة " .

ولقد بذل السيد بن غوريون ومعاونوه كل طاقاتهم لتدبير مخططات لا تارة الاضطراب في الدول العربية المجاورة ، وأنهم كالمقرر ينتظر الفريسة لينقض عليها . والحقائق أكثر اثاره للدهشة من أى قصة خيالية ، في حين أغرق العالم بأسره بأسطورة حول نوايا العرب في القضاء على اسرائيل . ان الأردن كانت هدفا مباشرا ولا زلت أذكر الهجمات على قبيلة ونحاليم ؛ وأستطيع أن أستمر في سرد الأمثلة لأنها كانت عملية متصلة . وكانت الأهداف الأخرى المباشرة هي لبنان ، وسوريا ، ومصر . وفي ١١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٣ فان موسى شاريت الذي كان وزيرا للخارجية ، ورئيسا للوزراء فيما بعد ، لاحظ في مذكراته أنه ذهب لمقابلة بن زفي رئيس الدولة .

كتب شاريت ما يلي :

" لقد أشار بن زفي كالعادة بعض الأسئلة المهمة ، التي لا هدف لها ، مثل هل لدينا الفرصة للاستيلاء على سيناء ؟ و (قال) كم يكون رائعا أن يبدأ المصريون هجوما يمكن أن نقهره ، ونتبعه بغزو لتلك المنطقة . ولكنه شعر بخيبة الأمل حينما قلت له ان المصريين لا يظهرون أى ميل لجعل هذا الاحتلال سهلا بالنسبة لنا عن طريق استفزاز دولي لجانبهم " .

وقد انضم بن غوريون الى حكومة شاريت في ١٩٥٥ ، بعد أن قيل له ان مصر كانت مهتمة بالتعاون السلي ، وكان يرى حلا للمشكلة القيام بهجمات عسكرية صغيرة وكبيرة تحت ستار أعمال انتقامية ودواعي الأمن . ويقص شاريت كيف انه خلال ١٩٥٣-١٩٥٤ تقدم كل من بن غوريون ، وديان ، ولا فون وآخرين باقتراحات لتوجيه انذار الى مصر : اما أن تخلي غزة من جميع اللاجئين الفلسطينيين وتوزعهم داخل مصر والا

ويتذكر شاريت اجتماعا تم في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٥٤ وضح فيه الجنرال ديان خطته للحرب ضد سوريا وحث على تنفيذها حينما تمت الاطاحة بالرئيس الشيشكلي في سوريا . لقد قال ضمن أمور أخرى :

" ان الخطة الثانية هي العمل ضد تدخل السوريين في صيد الأسماك في بحيرة طبرية . والخطة الثالثة هي أنه اذا ما تدخلت العراق بسبب المشاكل الداخلية في سوريا فينبغي أن نتقدم عسكريا وأن نحقق سلسلة من أعمال الأمر الواقع . والنتيجة من كل هذا أنها تكشف عن الاتجاه الذي يفكر فيه رئيس الأركان الجديد . وانني قلق للغاية " .

هذه كانت كلمات المرحوم السيد موسى شاريت وليست كلماتي .

وفيما يتعلق بلبنان ، فان الكارثة التي أصابت هذا البلد الشقيق ، سبق التخطيط لها بجدية منذ ١٩٥٤ . ولا بد أننا كنا نعيش في عصر الجهالة . فبن غوريون في اجتماع مع شاريت ، ولا فون ، وديان ، فكروا في تقسيم لبنان كواجب أساسي ، ان لم يكن أحد الواجبات الرئيسية في سياستهم الخارجية . وهذا يعني أن الوقت والطاقة والوسائل يجب أن تستثمر في هذا الموضوع . واننا يجب أن نتصرف بكل الطرق الممكنة لحدوث تغيير جذري في لبنان ، وان ساسون وغيره من

المستعمرين الآخرين يجب تعبيثهم ، و اذا كانت هناك حاجة الى المال فلا يجب أن نبخل بأى كمية من الدولارات .
ويستمر السرد :

” ووفقا لما يقوله ديان فان الشيء الوحيد الضروري هو أن نجد ضابطا حتى ولو كان برتبة ميajor ” .

وأنا واثق من أنهم لم يفكروا في ذلك الوقت في الرائد سعد حداد لأنه كان مازال صغيرا في .
عام ١٩٥٤ . ويستمر السرد :

” لقد كانت الخطة ترمي الى استئجار ضابط لبناني يوافق على الخدمة كعميل بحيث يبدو الجيش الاسرائيلي وكأنه يستجيب الى ندائه لتحرير لبنان مما أسماه ” مضطهديه من المسلمين ” .

ان الأمثلة العشوائية التي ذكرتها تظهر بما لا يدع مجالا للشك من كان يخطط ويرتكب العدوان والتخريب واثارة الاضطرابات وكل الأعمال الشيطانية الأخرى من ١٩٤٧-١٩٤٨ ، وخلال الخمسينات ، ومن المسؤول عن العدوان المعترف به ضد مصر والذي وقع مرة أخرى في ١٩٦٧ ضد ثلاث دول عربية ، والذي بدأ بتحطيم قوة الطيران المصرى . هذا العدوان ضد ثلاث دول عربية أعضاء في الأمم المتحدة كان متعمدا كأداة سياسية وليس كما يدعون زورا لأسباب تتعلق بالأمن المزعوم . ونذهب الاسرائيليون الى حد ارتكاب أعمال تخريب في مصر عام ١٩٥٥ ، مثل عملية لا فون الشهيرة ، لارهاب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي صاحبة الفضل عليهم ، لمنعها من التعامل مع العالم العربي .

كيف نفسر مثل هذا السلوك الجنوني - وكلمة ” جنوني ” استخدمها المرحوم السيد موسى شاريت .

وربما تلقى محادثة بين بن غوريون وناحوم جولدمان رئيس المنظمة اليهودية العالمية بعض الضوء . لقد نشرت مقتطفات من المحادثة في مجلة صهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية تسمى ” مومنت ” . واثني شاكر لزميلي الدكتور صايغ لأنه وجه نظرى اليها . ففي عدها الصادر فى

أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ المجلد ٢ عدد ٩ فان المجلة أوردت مقابلة جولد مان مع بن غوريون قبل وفاته الأخير بفترة وجيزة .

قال جولد مان ضمن ما قاله :

"كنت أجلس مرة معه حتى الساعة الثالثة في الصباح . وأصر بن غوريون على حديث من القلب للقلب وأصر على ألا تحضره حتى زوجته " .

وفي صفحة (٥١ من هذا العدد لصحيفة " مونت " يخبره بن غوريون :

" اذا سألتني لماذا أطلب السلاح والقوة ، فالأمر بسيط . لماذا يعقد العرب

السلام معنا ؟ هل هم مجانين ؟ لو كنت عربيا هل كنت أقبل اسرائيل ؟

وأضاف بن غوريون قائلا لجولد مان : " لقد أتينا وسرقنا بلدهم . فلماذا يقيمون السلام معنا ؟ " .

ويعقب جولد مان :

” لقد كنت أرتجف مما قال فقلت : ’ كيف أترى الموقف ؟ ’ فقال : في حوالي شهرين أو ثلاثة شهور سيصبح عمري ٧٠ عاما . فاذا سألتني اذا كنت سأمت وأدفن في دولة يهودية فلا بد أن أعيش عشر سنوات أخرى أو ربما ١٥ ، لكي أقول نعم . ان ابني عاموس سيبلغ الخمسين في تشرين الثاني / اكتوبر . فاذا سألتني اذا كان سيموت ويدفن في مدافن يهودية ، أقول ان لديه فرصة ٥٠ في المائة ، لن أنسى هذا . يملق جولد مان . فقلت : ’ بن غوريون ، كيف تنام الليل باعتبارك رئيس وزراء له هذه النظرة ؟ ’ فقال ’ ومن قال أنني أنام الليل ؟ ’ .

اذا لم يسمح بن غوريون لافتراضاته الخاطئة ولشهيته النهمه السادية أن تطفئ على قدرته على الحكم - وقد كان رجلا متعلما ومطلعا في الفلسفة وغيرها من الآداب - وانما كان قد قبل بروتوكول لوزان في ١٢ ايار / مايو ١٩٤٩ الذي كان يمكن أن يحل المشكلة الفلسطينية منذ حوالي ٣٠ سنة في انصاف وعدالة وبروح من مبدأ عش ودع الآخرين يعيشون لما أمضى الليالي بلا نوم لأن العرب واليهود كانوا سيعيشون في محبة وسلام أجيالا لا تحصى . ومع ذلك فليس هو الخوف بل ان الندم وحده يجعل من الصعب على أي شخص قام بوحشية باقتلاع شعب بأسره أن يننام هانئا في هذا العالم .

ويدلا من ذلك فان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية اختارت الحرب والمزيد منها وقوضت السلم . واعتقد ديان ان استمرار التوتر كان هو الطريق للابقاء على مجتمع متماسك . وكان يخشى أن الرواد الشباب في النقب سيهربون اذا لم يكن هناك شعور بالخطر . وقال ان هدف المؤسسة العسكرية الاسرائيلية كان ، منذ البداية ، هو تحويل الدولة الصهيونية الى قوة كبرى في الشرق الأوسط وان تحكم العالم من هناك من خلال مراكز قوة وتخويف صهيونية جيدة التنظيم ومختارة بعناية . وبالطبع فاني أعني بالحكم ” التأثير على العالم بالطريقة التي يرغبونها ويستهد فونها .

وعلاوة على ذلك فان الهدف المعلن للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية هو تحقيق تصفية

لجميع مطالب العرب والفلسطينيين في فلسطين ، عن طريق تشتيت اللاجئين الفلسطينيين من عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ثم من عام ١٩٦٧ الى اجزاء نائية في العالم العربي وخارجه . ان مجرد رؤية شين ضحيتهم التي قتلوها تبعث على الرهبة بشكل لا يستطيعون تحمله . ان الأمر سيكون مبعث عذاب لي اذا كنت انا المرتكب لهذا .

ان اتفاقيات كامب ديفيد الخاصة بفلسطين والتي يرفضها العالم العربي بطريقة قاطعة سميت بحق " اعلان بلفور الثاني " لأن الهدف منها هو تحقيق التصفية القومية الكاملة للشعب الفلسطيني . ان اعلان بلفور الأول ، بالرغم من أنه كان بغيضا ، كان يتضمن بعض التعبيرات التي تعبر عن حماية حقوق شعب فلسطين ، في حين أن اتفاقيات كامب ديفيد ليس فيها الا الحكم على الشعب الفلسطيني بالاحتلال الدائم والعبودية وحرمانه حتى من الأرض والمياه ، كما تحكّم على اللاجئين بالعيش في منفى أبدى .

ان مؤتمر القمة العربي الأخير الذي عقد في عمان من ٢٥ الى ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ رفض بطريقة قاطعة تلك الاتفاقات . وفي الواقع لقد اعتبرت ميتة . كما أكد مؤتمر القمة العربي ، من جديد ، على قرارات القمة التي اتخذت في بغداد وتونس والتي تقول بأن أي حل لمسألة فلسطين يجب أن يكون مبنيا على انسحاب اسرائيل الكامل من كل الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ واستعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني الذي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية مثله الوحيد .

ان الحقيقة التي لا يمكن دحضها هي أن السكان الاصليين وعلى وجه التحديد الشعب الفلسطيني هم بوتقة الانصهار والخليط المتماस्क لـ ٧٠٠٠ الى ٨٠٠٠ سنة من التاريخ المسجل لجميع الأجناس والشعوب والثقافات التي كانت فلسطين موطنهم المستمر . انه من يتكونون من العرب الكنعانيين الساميين وفرعهم " الجيبوسيتز " الذين أسسوا مدينة القدس منذ أكثر من ٥٠٠٠ سنة واطلقوا عليها اسم " أوروسالم " . ان الحفريات الاسرائيلية الأخيرة في القدس كشفت عن المدينة الكنعانية في القدس والتي تسبق دار الملك داود بـ ٢٥٠٠ سنة . وهذا يعني امتداد يقدر بحوالي ٥٥٠٠ سنة . والحفريات الأخرى في ابلا ، في شمال سورية ، تثبت أيضا نفس الشيء .

هذا النسيج الفلسطيني يضم الفينيقيين من الجليل والنبطية في الأردن ، والسرياكس ، والأراميس ، والمهلنيين ، والرومان ، والعرب الذين وفدوا من شبه الجزيرة العربية في اعداد كبيرة منذ ٤٠٠ سنة كما يضم القبائل العبرية السامية والصليبيين الأوروبيين وغيرهم الذين التحموا في التيار الأساسي للسكان وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من السكان الأصليين .

وقد ولد أفراد الشعب خبراتهم الروحية واعتنقوا الاسلام والمسيحية واليهودية وعاشوا جميعاً جنباً الى جنب في ود كشعب واحد بغض النظر عن الاصول العرقية أو العقيدة .

وحتى خلال الهيمنة الاسرائيلية قصيرة الأمد منذ حوالي ٣٠٠٠ سنة مضت فـان الاسرائيليين لم يحققوا أى وجود منفرد ولكنهم عاشوا جنباً الى جنب واندمجوا مع جيرانهم . ان الصهاينة في هذا العصر لديهم أفكار مختلفة عن التعايش .

ماذا كان مصير هؤلاء الفلسطينيين عبر العقود الثلاثة الماضية ؟ لقد قلت للجمعية من هو الشعب الفلسطيني . والآن ما هو القدر الذي ينتظر هذا الشعب ؟

ان الذي يواجهه الفلسطينيون الآن هو خليط فريد من المصائب التي تضافرت جميعاً ضد وجودهم كشعب يعيش في ديار اسلافه .

الغزو ، الاحتلال ، القمع الوحشي ، الاستعمار ، الاقتلاع ، المصادرة ، الابعاد ، ابتلاع اراضيهم وممتلكاتهم ومواردهم ولا يقل عن هذا عزم معلن من قبل جلاديهم الصهاينة بانتهاج عملية لا رحمة فيها ومخططة تهدف الى القضاء على الكيان الفلسطيني القومي . لم تعد مؤامرة ولكنه هدف معلن يجرى تخطيطه بطريقة منظمة يوماً بعد يوم دون اعتذار أو ندم .

في مواجهة هذه التشريعية واللائسانية التي لاتصدق ثبت أن القرارات لاجدوى منها . وإنما حين تعمل مجموعة الأمم في عزم واتساق سيتم في النهاية خلاص الشعب الفلسطيني . والأردن التي تؤيد دون شرط القضية العادلة للشعب الفلسطيني اخلاصا منها للميثاق ، ولقضية السلام العادل والدائم ، تعبر مرة أخرى ، عن أملها ودعائها بأن تتخذ الأمم المتحدة أى اجراء تراه ضروريا وحاسما لوضع نهاية لهذه المعاناة التي طالت ، ولست في حاجة الى أن أذكر هذه الجمعية بأى مواد في الميثاق يجب أن تطبق .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : بسم الله الرحمن الرحيم ، تأتي مناقشة بند القضية الفلسطينية هذا العام في ظل ظروف دولية معقدة وملابسات خطيرة تسود الموقف في منطقة الشرق الأوسط . ولا شك أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع في هذه المنطقة ، كما أن مسؤولية المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة تجاه هذه المشكلة هي مسؤولية ثابتة منذ بدايتها . ولقد طالبت مصر المجتمع الدولي على الدوام بالعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ، اقتناعا منا بأنه لايمكن اقامة سلام دائم وشامل في المنطقة دون حل هذه المشكلة حلا عادلا ، يتيح استعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي طال انكارها ، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير مصيره بحرية ودون تدخل خارجي ، وكذلك حقه في العودة .

ان حق تقرير المصير يشكل أحد الركائز الأساسية للنظام السياسي الدولي المعاصر ، والذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة ، ولا يمكن أن نطالب بهذا الحق لشعب دون الآخر . ولذلك فان تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، لايقبل الجدل أو المناقشة ، ولقد كان هذا هو هدف مصر على الدوام في جهودها لتحقيق التسوية السلمية .

وقد احتفل العالم منذ أيام قليلة بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، ولقد شاركت مصر في هذا الاحتفال ، وعبر الرئيس السادات عن موقف مصر في رسالته الى السكرتير العام ، والى رئيس لجنة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأقتبس من هذه الرسالة :

" لقد تعرض الشعب الفلسطيني الشقيق لما لم يتعرض له شعب آخر في التاريخ الحديث من انكار لحقوقه الأساسية . بل لقد حاول البعض انكار وجوده ذاته ، ولقد كان الظلم والاجحاف الذي وقع على الشعب الفلسطيني هو السبب فيما تعرضت له منطقة الشرق الأوسط من مآسي ، وحروب مدمرة استمرت أكثر من ثلاثين عاما ، ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الأرواح ، ودمرت خلالها موارد مادية ضخمة كان يمكن لها أن تحقق التنمية والرخاء لشعوب المنطقة . ولقد احتلت القضية الفلسطينية مكان الصدارة بالنسبة لمصر شعبا وقيادة منذ تشريد الشعب الفلسطيني من دياره ، وحرمانه من حقوقه الوطنية المشروعة . وقادت مصر النضال القومي من أجل استعادة الشعب الفلسطيني الشقيق لحقوقه الوطنية الثابتة ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والعودة الى دياره " انتهى الاقتباس .

السيد الرئيس ، لقد تحملت مصر مسؤولياتها القومية تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق منذ تشريده من دياره عام ١٩٤٨ ، وقادت مصر النضال من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحملت مصر لأكثر من ثلاثين عاما ، وفي كافة المحافل الدولية ، لواء الدعوة الى تأييد الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني حتى يمكن إقامة السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط . السلام الذي يصون لجميع شعوب المنطقة حقها في العيش في سلام وأمن داخل أوطانها دون تهديد أو اعتداء . وفي هذا الاطار جاءت المبادرات السياسية المتتالية للدبلوماسية المصرية . ولم تتردد مصر لحظة واحدة في استخدام حقها المشرووع في الدفاع عن النفس ولكسر مؤامرة فرض الأمر الواقع ولاسترداد الحقوق الفلسطينية . وفي هذا المجال أيضا فان مصر قادت النضال المشرووع ، وبمفردها أحيانا لرد العدوان وفرض احترام الشرعية الدولية ، وقدمت في سبيل ذلك عشرات الألوف من الشهداء من خيرة أبناء مصر ، وعشرات البلايين من الدولارات على حساب تقدمها ورفاهية شعب مصر ، بل على حساب قوت أبنائها الضروري .

ولقد كانت حرب رمضان / اكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ هي آخر المواجهات العسكرية من أجل كسر الجمود ، الذي حاول البعض فرضه بفرض تكريس الاحتلال وتحريك الأمور نحو التسوية السلمية العادلة والشاملة ، وكانت هذه الحرب هي التي أتاحت للقضية الفلسطينية أن تتبوأ بالفعل ما هو حقها ، فتوضع في المكان اللائق بها ، أى في قلب النزاع وبؤرة الصراع .

ولقد كانت مصر مخلصه للسلام على الدوام ، فكما تعاونت مع كافة المبادرات السلمية من قبول للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وتعاونها مع السفير جوناريانج لتدليقه والذي أشادت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في قرارها ٢٧٩٩ (د-٢٦) ، وكذلك ترحيبها بمبادرة الحكماء الأفارقة وكذلك بمبادرة روجرز ، فان مصر ايماننا منها بما نادى به ميثاق الأمم المتحدة من ضرورة انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب وبما نص عليه من ضرورة فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، فلقد نادى مصر على لسان الرئيس أنور السادات ، بينما كانت القوات المصرية تحقق أقوى الانتصارات العسكرية ، وتحرر الأراضي المصرية من الاحتلال الاسرائيلي ، نادى الرئيس بعقد مؤتمر دولي للسلام تشترك فيه كافة الأطراف المعنية ، بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني ، ليشترك الجميع في اقامة السلام العادل والدائم .

واستمرارا للسياسة المصرية الثابتة والمبدئية فلقد وقعنا على اتفاقيات كامب ديفيد ، والتي تعتبر خطوة هامة على طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، والتي تقوم هذه الاتفاقيات على أساسه ، بوصفه يشكل حجر الزاوية لتحقيق التسوية الشاملة الدائمة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط . وتنص هذه الاتفاقيات على اقامة نظام انتقالي يحكم فيه الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية نفسه بنفسه لفترة محددة تمهيدا لممارسة حقه الطبيعي والثابت في تقرير مصيره ، وبما يفتح الطريق أمام تعامل الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي في اطار من التعايش السلمي ، والتعاون الايجابي والاحترام المتبادل .

ولقد كان دور مصر في ذلك نابعا من ايمانها بمسؤوليتها القومية تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق ، وضرورة العمل الجاد والمسؤول لرفع المعاناة عن هذا الشعب الذي عانى طويلا من الحرمان والتشريد ، وذلك بدلا من الاكتفاء كما يفعل الرافضون والمزايدون ، باطلاق الشعارات الجوفاء والصراخ الذي لا طائل من ورائه . ولقد استمعنا اليوم الى عينة من هذا الكلام في بيان السيد مثل العراق ، ولا يستحق مني هذا الكلام أي رد أو تعليق .

لقد حققت مصر انجازا كبيرا من خلال اتفاقيات كامب ديفيد ، وكانت هذه الاتفاقيات هي أول وثيقة توقعها اسرائيل وتتعهد فيها بما رفضت قبوله من قبل وهو :
أولا ، احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .
ثانيا ، التضامن مع ممثلي الشعب الفلسطيني من أجل حل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها .

ثالثا ، سحب الحكومة العسكرية والادارة المدنية من الأراضي الفلسطينية المحتلة .
رابعا ، اقامة سلطة وطنية فلسطينية ذاتية تتولى الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ضمن اجراءات انتقالية مؤقتة ومحددة تمهيدا لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة والمشروعة .

ولم تكن مصر لتدخل في هذا الخضم كله لولا أنها أخذت في الحسبان العوامل الآتية :

أولا ، ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط .

- ثانيا ، ان القضية الفلسطينية معقدة الجوانب متعددة الزوايا بما يتطلب الا تترك فرصة الا وننتهزها حتى لا نسهم مرة أخرى في سياسة الفرص الضائعة .
- ثالثا ، ان ما يتفق عليه انما يتعلق باجراءات انتقالية تمهد للحل ولرفع المعاناة عن اشقائنا الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة .
- رابعا ، ان مصر في كل ذلك لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني ، فليس لمصر أولأى طرف آخر الحق في التحدث باسم الشعب الفلسطيني الذي له وحده حق التحدث فيما يتعلق بمصيره النهائي واختيار ممثليه .
- خامسا ، ان للشعب الفلسطيني في كافة الاحوال الكلمة النهائية في كل ما يتعلق بقضيته من حيث الشكل أو الموضوع .
- ولقد أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٣٠ أيلول /سبتمبر من هذا العام ، المبادئ التي تهتدى بها مصر في سعيها نحو التسوية السلمية وهي :
- أولا ، الحق الثابت والأصيل للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وأن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة في فلسطين هو حق مسلم به ، ومساو لحق كافة الشعوب في الاستقلال والحرية .
- ثانيا ، ان حل القضية الفلسطينية يجب أن يأخذ في الاعتبار تنفيذ كافة مبادئ ونصوص قرارات مجلس الأمن المعنية وبالذات القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب . واحترام سيادة وسلامة أراضي ووجود جميع دول المنطقة .
- ثالثا ، حق وواجب الشعب الفلسطيني في أن يمثل في مراحل التفاوض من أجل التوصل للحل العادل لقضيته .
- رابعا ، رفض كافة الاجراءات الاسرائيلية المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المعنية والاتفاقيات الدولية المعقودة ، وبصفة خاصة سياسة اسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .
- خامسا ، ان الأمن في المنطقة هو أمن لجميع الاطراف وليس أمن اسرائيل وحدها ، ولا يمكن أن يتحقق الأمن الحقيقي لطرف على حساب أمن أو حقوق أطراف أخرى .

سادسا ، ضرورة قيام اسرائيل على الفور بعدد من الخطوات التي تسهم في بناء الثقة ، وتمهيد الطريق نحو تفاهم وتعايش فلسطيني اسرائيلي في اطار الشرعية الدولية ، يضع أساس العلاقات الودية بين الشعبين في المستقبل .

وفي هذا الاطار ، فان مصر تنادى مرة أخرى بضرورة الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل كسر جدار الشك والكراهية ، وبدء حوار للسلام من أجل تطبيع العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على أساس من الاحترام المتبادل والتعاون .

ان مصر تستنكر بشدة ما تقوم به اسرائيل من اجراءات ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مثل اقامة المستوطنات ، وقمع حرية التعبير بأساليب وحشية ، وطرد مثليي الشعب الفلسطيني المنتخبين . ولاشك أن هذه الاجراءات انما تضع عقبات جديدة في طريق السلام والتسوية ، ودفعت أكثر من مرة بمفاوضات السلام الى طريق مسدود ، وان مصر تنادى اسرائيل مرة أخرى من هذا المنبر ، بوقف هذه الممارسات اللاشرعية واللاإنسانية ، والتي لن تحقق لها الأمن بأى حال من الأحوال .

وفيما يتعلق بقضية القدس ، ذات المكانة الخاصة والمقدسة لدى الأديان السماوية الثلاث ، فأود أن أسجل مرة أخرى ، وبكل وضوح ، موقف مصر في هذا الشأن ، وهو أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة ، وأن القدس العربية يجب أن تعود الى السيادة العربية ، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن . وان أى محاولة انفرادية من جانب اسرائيل لتغيير وضع القدس مرفوضة شكلا وموضوعا . ومن هنا كان تأييد مصر القاطع لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ بشأن القدس والذي يمثل الاجماع العالمي .

ان مصر تؤيد عمل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، ولقد قدم اليوم السفير فاليلو كان عرضا ممتازا للجهود التي تقوم بها اللجنة من أجل صيانة ودعم حقوق الشعب الفلسطيني . ولن أتعرض هنا لتفصيلات تقرير اللجنة ، وان كنا نود التنبيه الى ضرورة مقاومة محاولات القلة التي ترفض السلام وتحاول الانحراف باللجنة عن مسارها الأصيل . ومن هنا ، فان لوفد مصر تحفئات قوية على بعض الفقرات التي وردت في هذا التقرير . ان القضية الفلسطينية قضية عزيزة على كل مصري ، ولن ترخي مصر عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بيلا ، فما هو حق الكافة الشعوب لا يمكن

أن ينكر على شعب فلسطين ، ولا يمكن بعد كل التضحيات التي قدمها الشعب المصري أن يقبل أي مساس بالحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني . فلقد اختارت مصر طريق السلام ، ولا رجعة في قرارها ، ولسوف نواصل العمل - جنبا الى جنب مع الدول المحبة للسلام ، من أجل ارساء دعائم السلام الدائم والعادل ، والسلام في الشرق الأوسط ، من أجل صالح شعوب المنطقة والعالم أجمع ، ولن يتم ذلك سوى باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، واستعادته لحريته واستقلاله .

السيد نيسيبوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : في شهر تموز/يوليه الماضي في الاستثنائية الحارفة السابعة للجمعية العامة ركّز المجتمع الدولي اهتمامه على المسألة الهامة الحيوية، قضية فلسطين . ومنذ ذلك الوقت ، ورغم أن المسألة ازدادت تعقيدا ، ويزداد تعذرا إيجاد حل عادل لها ، فان الاهتمام العالمي تحوّل الى النزاع بين ايران والعراق . ومع ذلك ، فان حكومة اليابان ما زالت تهتم اهتماما عميقا بقضية فلسطين .

ان الموقف الأساسي لحكومة اليابان بشأن مسألة الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة قضية فلسطين ، عرض في مناسبات عديدة ويمكن أن يلخص على النحو التالي :

أولا ، ان السلام الذي يتحقق في الشرق الأوسط يجب أن يكون سلاما عادلا ودائما وشاملا . ثانيا ، مثل ذلك السلام يجب أن يتحقق عن طريق التنفيذ المبكر والكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها بما في ذلك حق تقرير المصير بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

ثالثا ، يجب ارتياد كل طريق لتحقيق مثل ذلك السلام مع ايلاء اعتبار دقيق للمتطلبات المشروعة لمتطلبات أمن بلدان المنطقة ، ولأمان كل الشعوب في المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني .

ووفقا لتلك المبادئ الأساسية ، فان اليابان تؤمن ايما راسخا انه من الضروري في المقام الأول أن تتسحب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية . وعلاوة على ذلك ، فان نتيجة ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير يجب أن يتقرر بواسطة أنفسهم ، ومن رأى اليابان أن الحق في اقامة دولة مستقلة وارد في مفهوم تقرير المصير .

تمشيا مع مبدأ حكومة اليابان الأساسي ، وفقا لما أوضحته توا ، فان اليابان ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني ، ومن ثم لدعم قضية السلام في الشرق الأوسط ، تعتقد اليابان أنه من الضروري أن تعترف كل من اسرايل ومنظمة التحرير الفلسطينية بموقف الآخر ، وأن تشارك، منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام في المستقبل .

وفي هذا الشأن ، فاني أود أن أوضح أن اليابان تدرك بكل وضوح مدى أهمية قضية فلسطين وقد اتخذت دائما الموقف القائم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وكانت تبذل جهودا لمعرفة أفضل الطرق التي تسهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ولقد تضمنت جهودا لجعل موقفها الرئيسي من الأطراف المعنية معروفا وقائما على تعميق التفاهم المتبادل عن طريق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلاوة على ذلك وكنت ابير محددة لايجاد حل مبكر لمسألة فلسطين ، فان اليابان تعتقد أنه من الضروري المحافظة على قوة الدفع المكتسبة وان السعي لايجاد حل عادل ودائم يجب أن يستمر . ولذلك فمن الأهمية القصوى أن يبذل كل من اسرائيل والشعب الفلسطيني ، المزيد من الجهد لازالة عدم الثقة المتبادلة وخلق ارادة حقيقية للتعايش .

وادراكا للحاجة الى خلق مناخ يؤدي الى حل قضية فلسطين ، فان اليابان تشعر بالاهتمام العميق لحالة التدهور في الموقف مؤخرا .

فلقد أصدر الكنيست قانونا يقضي بضم القدس الشرقية ، وكما ورد في التقرير فان بعض أعضاء الكنيست يفكرون في اصدار قانون يقضي بضم مرتفعات الجولان . ولقد تم طرد عمدتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي في الخليل في أيار/مايو الماضي ، وقد اعتقلت السلطات الاسرائيلية كلا من عمدة الخليل وعمدة حلحول ومازالا معتقلين حتى الآن . وفي نفس الوقت ، فاننا نلاحظ أيضا ان الأعمال الارهابية الموجهة ضد المواطنين الاسرائيليين تتم على أيدي فدائيين فلسطينيين .

وفي رأينا ، فان تدهور الموقف ينبع أساسا من سياسة اسرائيل القائمة على الاحتلال . ونحن نعتقد أن مثل هذه السياسة تتضمن اقامة مستوطنات في المناطق المحتلة ، وكذلك فان الخطوات التي يتم اتخاذها من جانب واحد لتغيير وضع القدس لا تتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وهي غير سليمة من الناحية القانونية وغير مشروعة . ونظرا لطول أمد الاحتلال ، فاننا نحث بشدة ، السلطات المحتلة على أن تبذل جهودا خاصة لحماية حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأفراد المدنيين وقت الحرب ، وسائر وثائق القانون الدولي ذات العلاقة .

ونحن مقتنعون بأن أفضل وسيلة لإسرائيل لتأمين أمنها مستقبلاً ، إنما تتم عن طريق التفاوض مع جميع الأطراف المعنية ، وارتياح جميع السبل الممكنة لحل المشكلة سلمياً .

إن اليابان تؤيد المبادئ الواردة في نص وروح قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (١٩٧٤) وفي القرار ES-7/2 الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في تموز/يوليه الماضي والذي يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ولضمان أن تشكل قرارات الجمعية العامة هذه بطريقة فعالة أساساً راسخاً لتحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط ، فإن اليابان تؤمن بأنه من الضروري أن نضم إليها مبدأ هاماً ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ألا وهو : " الاعتراف بالسيادة واحترام وحدة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترفاً بها بعيدياً عن التهديد بالقوة أو باستخدامها " .

وحيث إن البعض قد قال إنه نلنا لأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقراري الجمعية العامة السابقين الإشارة إليهما ، هي قرارات صادرة عن الأمم المتحدة وبالتالي يجب أن تفسر على أنها تكمل بعضها البعض ، فإن حكومة اليابان تركز على أنه من الأهمية بمكان أنه يجب على الأطراف المعنية مباشرة أن تقبل مثل هذا التفسير ، وإن ما يسمى " بحق الوجود " يجب أن يضمن بوضوح في نص القرار .

وفي كل عام ، فإن الجمعية العامة قد اعتمدت قراراتين إضافيتين تحت بند جدول الأعمال المعروض علينا ، أحدهما بشأن التفويض الممنوح للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والآخر بشأن الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين .

أما فيما يتعلق بما يسمى بلجنة فلسطين ، فإننا نعتقد أنه إذا ما تمت إعادة تشكيلها وفقاً للتفويض الجديد وفي الإطار الذي نصت عليه الجمعية العامة والذي اعترف بالمبدأ السابق الإشارة إليه والوارد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فإن اليابان على استعداد لتقديم التأييد الكامل لذلك ، كما إن إسهام اللجنة سيلقى مزيداً من التقدير .

وفي رأينا إن توصيات اللجنة التي تم تضمينها في تقارير الجمعية العامة طوال السنوات السبع الماضية ، كانت تعكس جانباً واحداً من الحقيقة ومن ثم لم يتم تنفيذها . ونحن نأمل فسي أن

يتم تدارك هذه الصعوبة التي تواجهها اللجنة بمزيد من الوضوح حتى يمكن تصحيحها في المستقبل القريب .

أنتقل الآن الى الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين . ان وفد بلادى يعتقد أنه يجب أن تزود أيضا باطار جديد للعمل . ان انشاء مثل هذه الوحدة الخاصة في الأمانة يشير مسائل تتعلق بالمبدأ المتعلق بتنظيم الأمم المتحدة ككل . والى جانب تلك الاعتبارات فاننا نلاحظ حقيقة ان هذه الوحدة الخاصة قد أصدرت عددا من المطبوعات بشأن مسألة فلسطين تلقى مزيدا من الاعتراف بها على أنها مواد معينة أو مساعدة في الموضوع . وفيما يتعلق بهذه المسألة ولسوء الحظ ، فان هناك البعض الذى يزعم أن هذه المطبوعات تهدف أساسا الى تحقيق أهداف "دعائية ومتحيزة" ، وهذا ينبع فيما أعتمد من طابع الاطار الذى شكلت بمقتضاه الوحدة الخاصة حاليا . ونحن نأمل في أن هذه الصعوبة التي تواجهها الوحدة الخاصة سوف تلقى الاهتمام المبكر والدقيق .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن اليابان تؤيد جميع الجهود الدولية الرامية الى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط ، وأن حكومة اليابان لن تدخر جهدا في تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو ايجاد حل مبكر لقضية فلسطين .

السيد رابيتافيكيا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : كما جرت العادة ، فانه يمكن لبداية المناقشة الحالية أن تكون فرصة لدى البعض لأن يهاجم منظمنا وأن يدين ممارساتنا أو أن ينكر وقائع الحياة السياسية الدولية ، كما انه من الممكن الاستمرار في التشكيك في اختصاص الأمم المتحدة في مسألة تتعلق بمستقبل وتحرير شعب بأكمله وتتضمن عناصر نزاع يمكن في أية لحظة أن تؤدى الى نشوب مواجهة عسكرية على مستوى كبير .

وكان سيلائم حكام اسرائيل أن تمتنع عن استعراض الأحداث والتدابير التي تمثل خلفية هذا الموقف المتدهور باستمرار ، وان نترك لهم الحرية وأن نحفظ لأنفسنا بانتقادنا الذي لـه ما يبرره ، أي انه اذا كان ذلك في مقدورهم فان هؤلاء الحكام كانوا سيمنعوننا من الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، كما حرموا ذلك على طلبة جامعة بيرزيت .

ولسوء حظ الكيان الصهيوني ، فان الفلسطينيين الذين حصلت تطلعاتهم واحتجاجاتهم على مدى دولي ، يرفضون السكوت ، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تجبرهم على التخاضل الا اذا كانت ترفب في خيانة مهمتها التي وكلت اليها وهي مهمة الدفاع عن مبادئ الميثاق المتعلقة بحق تقرير المصير والمساواة في السيادة بين جميع الشعوب .

ان السكوت أو التخاضل ، لا يمكن اتباعهما طالما استمر الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية في فلسطين وخاصة عندما تصاحب هذا الاحتلال أعمال عدوان وقتل وهجمات وتعسف وقهر من كل نوع ، اتخذ مجلس الأمن بشأنها عدة قرارات ، حتى ولو كان ذلك في العام الماضي فقط .

اننا لا نعرف أي مثال لشعب قبل الخضوع دون ثورة لأي نوع من أنواع الاحتلال الأجنبي أو الاستعمار أو القهر أو التمييز .

ان شعب فلسطين لا يمكن أن يكون استثناءً وستخدع اسرائيل نفسها اذا ما اعتقدت أنه سيمكنها التغلب على المقاومة الفلسطينية عن طريق اللجوء المنتظم الى العنف والتعسف . وفي الواقع فانه اذا كان هناك درس مستفاد من سنوات التعايش الاجباري بين المحتلين الاسرائيليين والشعب الفلسطيني ، فان هذا الدرس هو ان هذا الشعب تقوى ارادته في التحرر ويخرج من سنوات الاختبار هذه بادراك متجدد لشخصيته الوطنية ومصيره ودوره في الشرق الأوسط كما حدده له القانون . ومهما كانت الام الاحتلال ، فان شعبا يصر على مواجهة المشاكل التي يفرضها عليه ظلم القوى المحتلة التي استولت على اراضيها ، لا يمكن أن يتحول عن أهدافه .

ان شعب فلسطين ومعه المجتمع الدولي بأكمله ماكان يمكن أن تكون لديه أسباب للقلق اذا ما قامت اسرائيل بالتصرف فقط كسلطة احتلال تحترم الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي . ان الواقع هو ان اسرائيل لها مرام في التوسع الاقليمي تمنعها من الانفصال عن الصهيونية الدولية التي تهدف الى السيطرة على فلسطين منذ زمن بعيد . ان ضم القدس يمثل خطوة جديدة يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ادانتها والاعلان عن بطلانها وعدم صحتها .

ان النقل الاجبارى للسكان والاستيلاء على الأراضي العربية وزيادة مستعمرات الاستيطان التي لا تبررها أسباب الأمن ولكن الارادة الواضحة لتغيير التشكيل الديموغرافي للأراضي المحتلة ، كلها مظاهر خطط فزو تستمر فيها اسرائيل بتصميم رفم انها تتم تدريجيا .
وعندما تعلن حكومة بيغين عن سياستها الرسمية بأنه لا يجب أن تكون هناك أية حدود دولية بين نهر الأردن والبحر المتوسط ، فاننا نجد أنفسنا أمام اقتراح يهدف الى ابعاد وجود اسرائيل عن خطة التقسيم التي أقرت في عام ١٩٤٨ ، وضم الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة .
اننا نترك للجمعية العامة الحكم على شرعية مثل هذا الوضع وكذلك جميع آثاره السياسية والقانونية ونكتفي في هذه المرحلة بأن نبرز المخاطر التي يمثلها على شعب فلسطين الذي لا يمكن تسوية مستقبله لا عن طريق الاحتفاظ بالوضع القائم الحالي أو عن طريق ادماجه في المجتمع الاسرائيلي أو عن طريق اعطائه وضع الأقلية داخل اطار الكيان الصهيوني الذي لا تربطه به وحدة تاريخ أو ثقافة أو تطلعات .

وليس هناك حاجة لأن نضيف ان هذا المستقبل لا يمكن النظر اليه اطلاقا في شكل مبهم لحكم ذاتي من الصعب تحديد مضمونه أو اطاره .

وحتى اذا اتفقا على انه يمكن التوصل الى اتفاق بشأن هذه الصيغة ، وهذا أمر مشكوك فيه على ما يبدو وفي الظروف الحالية ، فانه ليس هناك ما يضمن أن اسرائيل لن تتخذ أثناء فترة الانتقال جميع التدابير الضرورية من أجل استبعاد الاختيارات التي تتعارض مع مطامعها التوسعية .
ودون ضمانات أو التزامات من قبل اسرائيل ، فانه من غير الواقعي أن نطلب من شعب فلسطين أن يراهن بمستقبله بقبول حكم ذاتي يقتصر على الوظائف البلدية وأن يتنازل ولو مؤقتا عن حقه السيادي في اقامة دولة ذات سيادة ومستقلة ، وأن يعتمد على اسرائيل في تحديد سياسته الخارجية وسياسة الأمن وأن يقبل في النهاية المستوطنات كوضع قائم .

ولذلك فان قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٦٥ (يا) الذي اعتمد في العام الماضي ، قد رفض الاتفاقات والترتيبات التي تهدف الى تحديد مصير الشعب الفلسطيني دون مشاركة الممثل الشرعي الوحيد له ، منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك الاتفاقات والترتيبات التي :

” . . . تتجاهل أو تخالف أو تنتهك أو تنكر حقوق الشعب الفلسطيني . . . والتي تتوخى استمرار الاحتلال الاسرائيلي . . . وتتفاوض عنه ” . (قرار ٦٥ / ٣٤ (بـ١) الفقرة ٢ من المنطوق) .

وفي الفقرة الأخيرة من التوصيات التي قدمت الى الجمعية العامة في الدورة الحالية ، فان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف قد عبرت عن الرأى بأن تفهما أفضل للقضية العادلة للشعب الفلسطيني سوف يسهم في تسوية عادلة لهذه المشكلة . وكعضو في اللجنة ، فان وفد بلادي يجد انه لا حاجة الى القول بأنه يوافق تماما على هذا الرأى ، وكذلك يوافق على التوصيات الأخرى التي قدمتها اللجنة والتي أكدت وأعيد تأكيدها سنة تلو الأخرى من قبل هذه الجمعية منذ الدورة الحادية والثلاثين ، والتي مازلنا نطالب بتطبيقها .

فمن ناحية المضمون ، فان هذه التوصيات تقوم على فكرة انه لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط طالما لم يتم ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين قائم على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين طبقا لميثاق الأمم المتحدة . ان هذه التوصيات تفترض الانسحاب الكامل وفير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلي .

اما من ناحية الشكل ، فاننا نصر على أن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الى المشاركة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط ، والتي تنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . ورفع جهود اسرائيل وحلفائها للتشكيك في طبيعة توصيات اللجنة ، فان الحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تحصل على اعتراف يزداد اتساعا في اطار المجتمع الدولي ، وهو تأييد يمثل رفضا للمناهج الخاصة التي تتجه الى أهداف أخرى فير الاعتراف الكامل بأمة فلسطينية مستقلة ذات سيادة . اننا نجد أن هناك اتفاق رأى عالي تقريبا ، يمكن أن يكون أساسا لحل عادل ودائم لمشكلة فلسطين ، ولكن هناك أقلية تحاول منع ترجمة ذلك الى حقيقة .

وتوجد هذه الاقلية في منظماتنا مواجهة لا مبرر لها ، وتفرض ارادتها على الارادة الديمقراطية للأغلبية ، وتعرق العمل الطبيعي للأجهزة المعنية في الأمم المتحدة . والاسئلة التي طرحها صباح اليوم السيد فاروق قدومي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية تنبثق من محاولات العرقلة هذه .

هل يمكننا أن نسمح لشعب ، وهو في هذه الحالة الشعب الفلسطيني بأن يفقد الثقة التي وضعها في منظماتنا ، والثقة في دفاعنا عنه ، وفي العمل على تحقيق حقوقه الوطنية والانسانية ؟ هل يجب أن يقتصر عملنا على اعتماد قرارات تظهر العدالة والشرعية للاقضية الفلسطينية انطلاقاً من التزامنا المستمر بمبادئ الأمم المتحدة ؟

مما لا جدال فيه أن الأمم المتحدة لا تستطيع ان تتراجع فيما يتعلق بالالتزامات التي اتخذتها تجاه الشعب الفلسطيني ، أو أن تتخلى عن مسؤولياتها فيما يتعلق بحق الشعب والحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، فانه من المهم أن تقوم الجمعية العامة وهي الجهاز المعبر عن الضمير الجماعي للانسانية بممارسة نفوذها كاملاً ، حتى يتوقف استخدام مجلس الأمن لأغراض سياسية منحازة ، حتى يتمكن ذلك الجهاز من القيام بدوره كاملاً ، أي دوره كضامن لاحترام الميثاق ولتطبيق مقررات الأمم المتحدة .

لقد حان الوقت حتى يثبت المجلس اصراره على الحفاظ على سلطة المنظمة الدولية تجاهه بلد كاسرائيل تحتقر وتزدري المجتمع الدولي ، بتجاهلها للنداء والتوصيات والمناشدة التي توجهه اليها .

لقد آن الأوان كما نعتقد ، في انه يمكن النظر في فرض العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد هذا البلد الذي ننتظر منه حتى الآن أن يقوم بتطبيق القرارات ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، اللذين اعتمدهما مجلس الأمن هذا العام . اننا لا يمكن ان نستمر في حالة التردد وعدم الحسم ، إذ أنه اذا ما كان على الأمم المتحدة أن تدفع ثمن عدم كفاءتها وفشلها المتكررين ، فان شعب فلسطين لن يكون هو وحده الضحية ، بل ان الانسانية هي التي سوف تتعرض لحالة من عدم الأمن والفوضى والظلم ، أي لكل ما يمثل الإنكار الحقيقي للمبادئ التي تجمع بيننا في هذا المحفل .

يجب علينا أن نؤكد لأشقائنا الفلسطينيين مرة أخرى ، عن تضامننا واستعدادنا المستمر لتأييدهم في حدود إمكانياتنا المتواضعة في كفاحهم ضد الاحتلال الأجنبي والظلم . ان كفاحهم هو كفاحنا ، ولن يتوقف هذا الكفاح الا باستعادة الحقوق التي حرّموا منها حتى الآن . وأود الآن أن اقدم للسيد فاليلوكان الذي رأس اللجنة خلال سنة مليئة بالاحداث ، والذي قام بعدة مبادرات من قبل اللجنة امام مجلس الأمن والجمعية العامة ، تحية يستحقها بجدارة . ان أنه تحت قيادته الرشيدة والحاسمة ، فلقد عملت اللجنة على توسيع وتعميق الدعوى للشعب الفلسطيني باظهار قضيته على المسرح الدولي ، ونود أن نعبر عن امتناننا له على هذا العمل .

السيد على السني المنتصر (الجمهورية العربية الليبية) : يطيب لي في البداية ونحن نناقش تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الواردة في الوثيقة (A/35/35) أن أعبر عن شكر وتقدير وفد بلادى لأعضاء اللجنة على ما بذلوه وما يبذلون من مجهودات في سبيل اداء مهمتهم ، وانني ان أحيي أعضاء اللجنة أخص بالذكر رئيس اللجنة السابق السفير " ميدون فال " ورئيسها الحالي السفير " فاليلوكان " سفير السنغال ، ومقرر اللجنة السفير فيكتور غاوسي سفير مالطا .

بالرغم من تحفظاتنا على بعض الفقرات والاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الا اننا نؤيد الكثير من التحليلات والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة عندما تؤكد على :

- أولا : ان القضية الفلسطينية هي أصل ولب قضية الشرق الأوسط ومن ثم لا يمكن تصورها أى حل في الشرق الأوسط الا اذا اخذت بعين الاعتبار الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني .
- ثانيا : اقرار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية ، وذلك ايمانا بأن تنفيذ هذه الحقوق تنفيذا كاملا سيسهم على نحو حاسم في ايجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط .
- ثالثا : تأكيد المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتأكيد ضرورة الانسحاب الكامل والعاجل من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

رابعا : التأكيد على دور ومسؤولية جميع المعنيين لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

خامسا : ضرورة قيام الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسع وأكثر نفوذا في العمل على تحقيق تسوية عاجلة لقضية الشعب الفلسطيني ، وعلى الأمم المتحدة اتخاذ التدابير الحاسمة والفعالة لتيسير ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في العودة الى دياره وأرضه وممتلكاته .

ان تقرير اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني يبين التطور الذي حدث في هذه الجمعية وفي المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة وفي الرأي العام العالمي تجاه قضية فلسطين وخاصة بعد القرارات التي صدرت عن هذه الجمعية الموقرة ، والتي أقرت واعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وأولها حقه في تقرير المصير ، كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، وأقرت بضرورة مساهمة الشعب الفلسطيني ، ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية ، في كل تجمع أو مؤتمر دولي يعالج القضية الفلسطينية .

ان هذا التطور في منظمة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية وفي الرأي العام الدولي ، هو بشير خير وتقدم ايجابي في سبيل معركة التحرير ضد الغزو الاستعماري الصهيوني . ان هذا التطور يعود الى الاعتراف المتزايد بحقوق الشعب الفلسطيني ، والى مقاومة الشعب الفلسطيني البطولية للغزو الصهيوني ، دون ان يستسلم لأطماع الصهيونية والاستعمار العالمي .

ان القضية التي تعود الجمعية العامة لمناقشتها في هذه الدورة ، هي في الحقيقة قضية الشعب الفلسطيني ومأساة الشعب الفلسطيني ، وهي قضية أساسية كانت ولا تزال تشغل بال المجتمع الدولي منذ أكثر من ثلاثين سنة ، وهي قضية شعب أغتصبت أرضه ، وشرّد من دياره ، وفرض على أبنائه العيش في الخيام ، بينما بقي بعضهم يعاني تحت نظام استعماري عنصري بنفيض .

ان قضية فلسطين تمثل أكبر ظلم تعرّض له شعب في التاريخ ، وتشكل أخطر أزمة تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، بل وفي العالم ، فالشعب الفلسطيني المكافح كان ضحية لغزو صهيوني عنصري ، استهدف اقتلاع شعب من أرضه ووطنه ، واستبداله بمهاجرين تجمعوا من كافة أنحاء العالم ، يرفعون شعارا يقول : " نتح لأحتل مكانك " . ان الشعب الفلسطيني كان ضحية لمؤامرة اشتركت فيها القوى الاستعمارية مع الصهيونية العالمية ، فبدلا من أن يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه كغيره من شعوب العالم ، أبت القوى الاستعمارية الا أن تفرض عليه الحماية ، ومن بعدها قدمته لقمة سائغة للعدو الصهيوني العنصري ، لكي يعاني حياة التشرد والحرمان من دياره ، وممتلكاته وحقوقه .

ان عودة الجمعية العامة في هذه الدورة الى مناقشة قضية فلسطين ، تأتي بعد أربعة شهور تقريبا من اختتام الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة ، والتي تناولت نفس القضية . ولقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة قرارها رقم A/RES/ES-7/2 بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، أكدت فيه من جديد - بين أمور أخرى - وبوجه خاص ، أنه لا يمكن اقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، دون التوصل لحل عادل لمشكلة فلسطين ، على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين . وأكدت من جديد حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين ، التي شردوا منها ، ودعت الى عودتهم . وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين بما في ذلك الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وفي الاستقلال الوطني ، والسيادة الوطنية . وأكدت من جديد حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك

على قدم المساواة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المعنية بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ، في إطار الأمم المتحدة .

ولكن ماذا كان مصير هذا القرار ؟ لقد كان مصيره كغيره من القرارات العديدة ، التي اتخذتها الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني ، لقد تجاهله الكيان الصهيوني ، وهذا ما يؤكد رد الكيان الصهيوني على السيد الأمين العام للأمم المتحدة ، والوارد في الوثيقة (A/35/618) المؤرخة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

ان الأمم المتحدة أمام ازدراء الكيان الصهيوني لقراراتها ، عليها أن تتحمل مسؤوليتها ، وأن تتخذ موقفا منسجما مع ميثاقها ، والا فانها ستفتح طريقا أمام تفسخها .

ان الأمم المتحدة ، التي اعترفت بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لهذا الشعب ، عليها التزام تاريخي بتصحيح الخطأ ، الذي ارتكبه هي نفسها ضد الشعب الفلسطيني في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في ظروف كلنا يعرف ملامساتها . ان الكيان الصهيوني لم يكف بتجاهل قرارات الأمم المتحدة المتعددة ، والتي كان آخرها قرار الجمعية العامة في دورتها الطارئة السابعة ، بل نراه يكثف ويصعد من ممارساته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني ، وضد الأراضي العربية المحتلة . فبناء المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة ومصادرة الأراضي العربية لزال مستمرا ، والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني لازلت نسمعها كل يوم ، والمخططات الصهيونية ، التي تستهدف ضم الأراضي العربية المحتلة ، لم تعد خافية على أحد .

ان هذا ، الموقف من الكيان الصهيوني ، ازاء قرارات الأمم المتحدة المتعددة ، ما كان له أن يتم لولا التشجيع الذي يلقاه من بعض القوى الاستعمارية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ان انحياز حكومة الولايات المتحدة المطلق للكيان الصهيوني لم يعد في حاجة الى دليل ، فالجميع يعرف أن الولايات المتحدة تقدم الدعم الكامل والمساعدات الهائلة ، في جميع المجالات للكيان الصهيوني ، وهي التي تقدم ما أنتجته من أسلحة ، لكي تستخدم ضد الشعب

العربية . كما أن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة الأمريكية للكيان الصهيوني وصلت الى أكثر من ١٠ بليون دولار خلال الثلاث سنوات الماضية فقط ، وهذا ما أكده وافتخر به الرئيس كارتر نفسه في حديث له يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

ان حكومة الولايات المتحدة لم تكف بالدعم المالي الهائل للكيان الصهيوني ، بل نراها تقف صراحة ضد حقوق الشعب الفلسطيني ، وترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بالرغم من اعتراف أكثر من ١١٠ دولة بها .

ان الجميع يعرف أن مجلس الأمن قد ناقش مسألة " ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " أربع مرات خلال الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، وكان آخرها في آذار/مارس ونيسان /ابريل ١٩٨٠ . ويعرف الجميع كذلك أن المجلس لم يتمكن من أن يقر أى مشروع قرار ، وذلك نتيجة استعمال الولايات المتحدة لامتياز النقض (الفيتو) . وقد كانت الولايات المتحدة في كل مرة تستعمل امتياز النقض ضد الحقوق الفلسطينية ، تفسر موقفها بأن مشروعات القرارات المقدمة للمجلس غير متوازنة . وهذا لاشك موقف غريب من دولة عضو دائم في مجلس الأمن ، وتدعي أنها مع تعزيز حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم . ان هذا التناقض ليس في حاجة الى شرح .

ان هذا الموقف من الولايات المتحدة يؤكد من جديد مدى الخيبة التي تشعر بها بلدان العالم الثالث ، بسبب وجود حق النقض في مجلس الأمن . ان الوقت قد حان لهذه الأغلبية من الدول أن ترفع صوتها عاليا لتطالب بتنفيذ نظام التصويت والنقض في مجلس الأمن ، والا فان المجتمع الدولي لن يستطع أن يضمن احترام ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من أحكام .

ان الولايات المتحدة لم تكف بمعارضتها لكل القرارات المؤيدة للحق الفلسطيني ، بل نراها تلتزم على السنة مسؤوليتها ، بأنها ستعارض أى قرار يقدم الى مجلس الأمن يعترف بالحقوق الفلسطينية . وهذا ما أكده الرئيس كارتر في مقابلة تليفزيونية بتاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ حيث قال ، وأقتبس :

" اننا سوف نعارض في الأمم المتحدة على أية محاولة ترمي الى النيل من الطابع المقدس للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، أو تعديل لصيغته الحالية ، اننا نتمتع بحق النقض ، الذي يمكن أن نمارسه للحيلولة دون تخريب مفاوضات كامب ديفيد ، ولن أتردد في القيام بذلك ، اذا كان ضروريا " . (انتهى الاقتباس) .

ان الولايات المتحدة ، التي تدل كل تحركاتها بأنها معادية لحق الشعب الفلسطيني ، لا يمكن أن تكون حكما في حل هذه القضية ، ولا يمكن اعتبارها جادة في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، كما تدعي على ألسنة مسؤوليها بأنها تسعى لايجاد حلا سلميا للقضية . ان الحل الذي تعنيه الولايات المتحدة هو ذلك الحل الوارد فيما يسمى باتفاقيات كامب ديفيد ، التي أعدتها ووقعتها وأشرفت عليها هي نفسها .

ان نظرة بسيطة على تلك الاتفاقيات توضح أنها جاءت ضد الشرعية الدولية ، حيث أهملت الاتفاقيات المذكورة كلية قضية الشعب الفلسطيني ، التي اعترف العالم بأنها جوهر وأصل قضية الشرق الأوسط ، اضافة الى انكارها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وكل ما أشارت اليه تلك الاتفاقيات هو ما يمكن أن يطلق عليه مهزلة الحكم الذاتي المزيف .

ان توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الاستسلام قد خلق حالة جديدة من التوتر في المنطقة العربية ، ليس من شأنها عرقلة السلام في المنطقة فحسب ، بل الى تدهور الموقف وخطورة نشوب الحرب . ولعل الاعتداءات المتكررة على لبنان ، وتصعيد الكيان الصهيوني لممارساته في الأراضي العربية المحتلة ، وقيام النظام المصري بحشد قواته على حدوده مع الجماهيرية ، واجرائه لمفاوضات مشتركة مع القوات الامريكية المخصصة للتدخل في منطقتنا العربية ، والتحرشات التي تقوم بها قاطع الاسطول السادس على طول سواحل بلادنا ، لهو خير دليل على هذا .

ان موقف بلادى الرفض والمتمسدى لتلك الاتفاقيات الاستعمارية واضح ومعروف للجميع . وقد أدانت تلك الاتفاقيات قرارات ومؤتمرات القمة " العربية والاسلامية والافريقية وعدم الانحياز " ، بل أدانتها حتى الأمم المتحدة في دورتها الماضية (٣٤) في قرار الجمعية العامة رقم (٦٥ / ٣٤) ، كما أدانها ورفضها الشعب الفلسطيني بكامل طوائفه .

تحاول بعض الدوائر ، وعلى رأسها الدوائر الصهيونية ، أن تشوه مواقفنا والايحاء بأننا ضد السلام . ان تحقيق السلام في منطقتنا العربية وفي كل أنحاء العالم هو هدف أمتنا العربية وهدف جميع شعوب العالم ، ولكننا نريده سلاما قائما على العدل لا على الاستسلام والظلم . ان تحقيق السلام في منطقتنا العربية أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا وبالنسبة لكافة شعوب العالم ، ولكن اقامة هذا السلام لا يمكن أن يتحقق ما دامت الصهيونية العنصرية متمسكة بنظيرتها القائمة على أساس اقامة الدولة الصهيونية وطرد العرب واستبدالهم بمزيد من المهاجرين من الصهاينة .

ان ما نريد تأكيده هو أن السلام في منطقتنا العربية لا يمكن أن يتحقق عن طريق الاحتواء ، والأساليب غير الشرعية ؛ وانكار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . ان السلام العادل لا يمكن تحقيقه الا باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتمكينه من تحرير أرضه ، وتقرير مصيره ، وحقه في العودة الى أرضه .

ان الحل العادل للقضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقه الا بايقاف هجرات الغزاة الى فلسطين ، وعودة المعمرين الى أقطارهم ، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره ، وذلك باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ، أساسها الفلسطينيون عرب ويهود ، وتتأخر فيها الأديان السماوية الثلاث .

ان الشعب الفلسطيني شعب له حقوق ثابتة تؤكدها نصوص ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والشعب الفلسطيني ، مهما تكالبت عليه قوى الشر ومهما هيكت ضده من مؤامرات ، فان هذا الشعب قد عقد العزم بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة نضاله المشروع لتحرير أرضه ، وتقرير مصيره ، واسترداد حقوقه . ولا شك أن التاريخ قد علمنا بأن قضايا التحرير هي المنتصرة في النهاية .

السيد شلحوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان تحقيق تسوية عادلة وشاملة لنزاع الشرق الأوسط ، الذي قام وما زال منذ عدة سنوات بسبب الذنب الذي ارتكبه الدوائر الحاكمة في اسرائيل وشركاؤهم الامبرياليون ، لهو احدى المهام الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة .

وفي الشرق الأوسط لم يعد هناك سلم ؛ وبالإضافة الى ذلك . فان الموقف هناك في الآونة الأخيرة قد أصبح مكثفا لدرجة أنه يمكننا أن نستمع في أى وقت الى انفجار جديد يهدد السلم والأمن الدوليين . ان المشكلة برمتها تكمن في أن اسرائيل مازالت مستمرة في طريقها التوسعي والمغامر ، معتمدة على دعم ومعونة الدوائر الامبريالية ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وفي قوات عسكرية أمريكية كبيرة قد ركزت في هذه المنطقة ، وأنشئت قواعد عسكرية جديدة ، وتقوم قوات التدخل السريع الامريكية بمظاهرات التهديد والابتزاز . وكذلك ، هناك محاولات للاستمرار في تفرقة الشعوب العربية بمساعدة اتفاقات كامب ديفيد ؛ ومازالت أراضي عربية شاسعة محتلة ، وهناك محاولات لحرمان شعب بأكمله - وهو الشعب العربي الفلسطيني - من حقه فير القابل للتصرف في تقرير المصير وانشاء دولته الخاصة به .

ان لب التسوية في الشرق الأوسط ، مع ازالة مطامع الامبرياليين ، هو مسألة ضمان الحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني ، وهذا معترف به من قبل الأغلبية الساحقة للدول ، وقد انعكس في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ست سنوات ، وكذلك في القرارات التالية الصادرة عن الجمعية حول قضية فلسطين .

لقد ناقش مجلس الأمن للأمم المتحدة مرارا مختلف مظاهر مشكلة الشرق الأوسط ، وحتى خلال العام الحالي ، وقد أصدر قرارات تدين القمع والجرائم التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ضد

الشعب العربي الفلسطيني وقادته ، وتطالب اسرائيل بتصفية مستوطناتها في الأراضي العربية المحتلة ، واحترام الطبيعة التاريخية والوضع القانوني للقدس . كما أكدت هذه القرارات على " الحاجة الملحة لوضع حد للاحتلال المستمر للأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس " . وبصفة خاصة ، أدان مجلس الأمن ، بموجب قراره ٤٧٨ بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، اعتماد اسرائيل تدابير تشريعية ادارية تهدف الى تغيير الوضع القانوني للقدس . ومنذ بضعة شهور ، وفي هذه القاعة ذاتها ، قامت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية فيير العادية السابعة باصدار قرار يطالب اسرائيل :

" . . . بالانسحاب الكامل فير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية والأراضي

العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس " . (A/RES/RS-7/2)

• (page 2

وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا القرار " يحث على بدء مثل ذلك الانسحاب من جميع الأراضي

المحتلة قبل ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ " (المرجع السابق) .

ان هذا التاريخ قد أتى ومضى ، ولكن اسرائيل بصلف واحتقار مازالت مستمرة في احتلال

الأراضي العربية ، وتكثف من قمعها ضد الشعب العربي في فلسطين وقادته المنتخبين ، وتستمر

في توسيع مستوطناتها العسكرية في الأراضي العربية ، ومن ناحية الجوهر ، فقد نمت رسميا القدس

الشرقية وتستعد للقيام بنفس الشيء بالنسبة لمرتفعات الجولان التي هي أرض سورية تاريخيا . وكنتيجة

للاستفزازات المستمرة من قبل السلطات الاسرائيلية العسكرية وعملائها ، فان الدماء تراق في لبنان

الذي عانى طويلا .

لقد رأينا مؤخرا ، أنباء تنشر بشأن خطط لزيادة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية ويبدو أنه ليس كافيا - كما نشرت صحيفة النيويورك تايمز في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٠ - انه منذ وصول بيغين الى السلطة في عام ١٩٧٧ ، ان زاد عدد المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن من أربعة وعشرين الى ثمان وستين أى حوالي ثلاثة أمثال ما كانت عليه ، بينما زاد عدد المستوطنين من ٣٢٠٠ الى ١٧٠٠٠ ، أى أكثر من خمسة أمثال ونصف . ومن المخطط له حتى نهاية عام ١٩٨١ أن يزيد عدد المستوطنين الى ثمانية وعشرين ألفا . ومن الواضح ، ان الشهية العدوانية للتوسعيين الاسرائيليين ليس لها حدود .

ان الأسباب معروفة تماما ، واليوم شرح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المنصبة ذاتها تلك الأسباب بتفصيل كاف ، وياقتناع تام . فهذه الأسباب لم يصفها فاروق قدوي وحده ، بل عدد من المتحدثين الآخرين أيضا .

نعم ، ان هذا الدعم والمعونة السخية وفير المحدودة التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل ، والتي تهدف الدوائر الحاكمة فيها في النهاية الى اشباع نهمها للتوسع الاقليمي ، تستخدم كوسيلة لتحقيق ذلك التصعيد المستمر للعدوان . ان اسرائيل قد وجدت على الخريطة السياسية للعالم لأكثر من ثلاثة عقود . ولكن خلال تلك الفترة وبطريقة مخططة ومنظمة ابتلعت أجزاء من أراضي جيرانها العرب ، ومع كل لقمة ابتلعته من هذه الاراضي العربية زادت نشوتها وتفتحت شهيتها التي لا تعرف الشبع . ان هذا النهج العدواني قد أدى لاسرائيل ليس فقط الى حافة الافلاس السياسي ، بل أيضا الى حافة الافلاس المالي . فهي تعيش في الواقع على تدفق الدولارات التي تضخ اليها مما وراء البحار على حساب دافع الضريبة الامريكي .

ووفقا للأرقام الاسرائيلية الرسمية التي أشارت اليها جريدة النيويورك تايمز في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، يبلغ إجمالي الدخل القومي لاسرائيل ١٥ بليون دولار في السنة بينما تصل مديونياتها الخارجية الى ١٩٢ بليون دولار ، الا أن كل هذه الديون الضخمة تدفعها الولايات المتحدة راضية مما يسمح لاسرائيل بأن تعيش بطريقة أو بأخرى ، وأن تحتفظ بجهاز عسكري قوى للغاية بالنسبة لبلد صغير مثلها . وبذلك تستمر في سياستها العدوانية والتوسعية ضد جيرانها العرب . وتستمر كذلك في احتلال الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ .

ومنذ عدة أشهر ، فان تل أبيب - متبعة لنفس نهج التصعيد - قد أرسلت طلبا ثانيا الى واشنطن لمعونة عسكرية تبلغ ثلاثة بلايين من الدولارات للسنة المالية الحالية . ومن المتوقع طبقا للمعلومات التي نشرت في جريدة النيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي أن تحصل اسرائيل على ٣١ بليون دولار للأفراض العسكرية خلال السنة المالية ١٩٨١ .

فيا للسخاء الغريب في ظروف نجد فيها ان التوقعات الاجتماعية والاقتصادية للولايات المتحدة ذاتها - كما هو معروف - غير براءة . في الواقع ، عندما تتحدث الولايات المتحدة عن مساعدة اسرائيل ، فانها لا تتردد في رفض مواجهة احتياجاتها هي ذاتها المتعلقة بالتزاماتها تجاه دول أخرى ، كما كان الحال بالنسبة للبيان السوفياتي الأمريكي حول الشرق الأوسط بتاريخ الأول من تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٧ . فهي تمارس أقصى درجات الضغط على حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسطي عندما يحاولون هم أنفسهم تطوير نوع من الاقتراحات من أجل تسوية للموقف في الشرق الأوسط .

وبالرغم من أن سياسة كامب ديفيد قد وصلت الى طريق مسدود ، فان الولايات المتحدة لا تزال تحاول احيائها وتقدمها على انها الطريقة العملية الوحيدة لتسوية المشكلة ، لكن قد أدرك الجميع باستثناء الأعضاء في عصابة كامب ديفيد وبعد سنتين ونصف من توقيع الاتفاقات ، أن سياسة الصفقات المنفصلة هذه ، والمتمثلة في محاولات الولايات المتحدة واسرائيل ومصر ان تعطي لنفسها الحق في الاستمرار من وراء ظهر الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى - في اجراء نوع من المفاوضات تؤثر على مصر هذه الشعوب - مصيرها الفشل . وهذا حقيقي بصفة خاصة بالنسبة للمحاولة التي تهدف في النهاية الى الضم الحقيقي للأراضي الفلسطينية من جانب اسرائيل . وهذا يوصف على أنه حكم ذاتي للفلسطينيين ، ولكن ما المعنى الحقيقي لهذا " الحكم الذاتي " عندما نجد أن كل شيء تقريبا حتى طريقة زراعة الأرض المشاع سنة تلو الأخرى يجب أن يتحدد بالاتفاق مع السلطات الاسرائيلية ؟ وكما هو واضح تماما فان الاتفاقات المنفصلة لكامب ديفيد قد انهارت .

وبحماس جدير بتطبيق أفضل يستمر القادة الأمريكيون في الاشادة بهذه الاتفاقات على انها وثيقة ذات قيمة كبرى تهدف الى القاء عبء الصفقات المنفصلة على العرب وتجبرهم على السير في طريق الاستسلام للمعتدين الاسرائيليين .

وفي نفس الوقت ، تمنع الولايات المتحدة وبكل وسيلة الأمم المتحدة من اتخاذ تدابير فعالة تهدف الى وضع حد لهذه المأساة المستمرة للشعب الفلسطيني . وابتداءً من عام ١٩٧٦ مارست الولايات المتحدة حق النقض ثلاث مرات لمنع اتخاذ قرارات تؤكد حقوق شعب فلسطين العربي فيير القابلة للتصرف . وقد كانت آخر مرة في ٣٠ نيسان / ابريل الماضي . وعند ما تثار مسألة ضمان هذه الحقوق في الجمعية العامة ، يرفض ممثلو الولايات المتحدة تأييد القرارات التي تهدف الى تحقيق ذلك ، ويصفون قرارات الجمعية العامة بأنها منحازة و فير واقعية ، وما الى ذلك . وعند مناقشة البند الخاص بوكالة الأمم المتحدة لضوئ وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرة، الأدنى وتنظيم أعمالها ، وعند مناقشة تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة في اللجنة السياسية الخاصة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، صوتت الولايات المتحدة كقاعدة عامة مع اسرايل أو ضد قرارات الجمعية العامة ، أو امتنعت عن التصويت عليها . فهم لا يمكنهم حتى أن يعترفوا بحق أربعة ملايين من الفلسطينيين في تقرير مصيرهم . هذا المصير الذي اضطر معظم حلفائها في حلف شمال الاطلسطي الى الاعتراف به . ان قضية فلسطين والعناصر الأخرى لتسوية الموقف في الشرق الأوسط لاتزال دون حل ، وتمثل في حد ذاتها وضعا يهدد بالانفجار . ان التهديد بمثل هذا الانفجار يتزايد كنتيجة لأعمال الامبريالية وعملائها ، ويزيد من التوتر القائم في الشرق الأوسط والخليج الفارسي ويهيئ الظروف هناك للمزيد من النزاعات .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على فرار اقلية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مقتنعة بأنه من أجل تحقيق تسوية عادلة وثابتة في الشرق الأدنى ، يتعين أن تتاح الفرصة لشعب فلسطين العربي لممارسة جميع حقوقه الوطنية بما فيها حقه في انشاء دولة مستقلة .

(السيد شلـدوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ويجب أن يستعيد العرب دون قيد أو شرط جميع الأراضي التي اغتصبتها اسرائيل—
منهم في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية . وفي نفس الوقت يجب أن تتيح مثل هذه
التسوية ضمانات للأمن والوجود المستقل والتنمية لجميع دول المنطقة . ان الطريق الوحيد لتحقيق
ذلك ، هو من خلال الجهود الجماعية لجميع الأطراف المعنية بما فيها الشعب العربي الفلسطيني
مثلا بممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان تسوية سياسية في الشرق الأوسط بما فيها حل لقضية فلسطين ، تتطلب انهاء الأعمال
التي تعوق تحقيق هذه الأهداف وعدم القيام بأعمال جديدة من هذا النوع . وعلاوة على ذلك ،
يجب الا تتدخل اية دولة في الشؤون الداخلية لدول وشعوب تلك المنطقة ، ويجب الا تجرى
محاولات لفرض أى نظام سياسي أو اجتماعي لا تختاره كما يجب عدم التقدم بإدعاءات او تعديلات
على مواردها الطبيعية .

كما نود أيضا أن نؤكد انه فيما يتعلق بالنضال من أجل تحقيق سلم عادل وثابت
في الشرق الأوسط ولضمان الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، فان مما له مغزى
حاسم هو وحدة وانسجام جميع الشعوب العربية في تنمية ودعم التعاون مع قوى الاشتراكية
العالمية ومع جميع القوى التقدمية عموما . ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على غرار
البلدان الأخرى في المجتمع الاشتراكي ، قد وقفت دوما الى جانب الشعوب العربية في كفاحها
لازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، وقد أيدنا حقوق شعب فلسطين العربي ضد الديكتاتورية
الامبريالية وضد بيع وشراء المصالح العربية الحيوية في صفقات استسلامية .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يرى ان الجمعية العامة للأمم
المتحدة يجب أن تتخذ قرارات تبين التأييد القوي من جانب الأغلبية الساحقة لدول العالم للقضية
العادلة للشعب الفلسطيني ، وتتضمن كما أشار الى ذلك العديد من المتحدثين - تدابير
فعالة لتنفيذ هذه الحقوق غير القابلة للتصرف ولممارسة الضغط اللازم على دولة اسرائيل العدوانية
بما في ذلك العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، من أجل
اجبارها على احترام ارادة المجتمع الدولي .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أبدأ حديثي بشأن أتقدم نيابة عن وفد بلادى بتحيتنا الخالصة للسفير كاني من السنغال ، والذي بوصفه رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد قدم اسهاماً يستحق عليه الثناء لقضية الشعب الفلسطيني . ونحن نقدر عظيم التقدير شجاعته وارشاده القائم على المبادئ لمداوات وأنشطة اللجنة على مر العام الماضي .

ان باكستان كعضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد شاركت بنشاط في عملها منذ انشائها . ولذلك ، فنحن نؤيد تأييداً تاماً النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة بالنسبة لاجراء حل لقضية فلسطين كما وردت في مرفقات الوثيقة A/35/35 . وفي نطاق رئاسته الواضحة والشاملة لعمل اللجنة ، فقد ركز السفير كاني تماماً على مدى خطورة الموقف الذي يتطلب الآن اتخاذ اجراءات حاسمة وصارمة من جانب الأمم المتحدة لضمان تنفيذ قراراتها بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة له في فلسطين .

ومنذ أربعة شهور فقط ، اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة لبحث الموقف الخطير في فلسطين المحتلة كنتيجة لاستمرار انتهاك اسرائيل لجميع المعايير الأساسية للقانون الدولي والاخلاقيات واستمرار تحديدها للحكم الجماعي الذي اتخذته المجتمع الدولي . ان القرار ES-72 الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة في التاسع والعشرين من تموز/ يولييه ١٩٨٠ ، شأنه شأن جميع القرارات السابقة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة لا يزال دون تنفيذ . كما أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/35/618 بتاريخ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٠ ، في هذا الخصوص يعكس بالكامل مدى عناد اسرائيل في استمرار رفضها أن تعترف بالعناصر الأساسية لسلم شامل دائم وعادل في الشرق الأوسط .

ان مسألة فلسطين لا تزال تشكل مصدر قلق اليم للمجتمع الدولي ، وقد استحوذت على اهتمام الأمم المتحدة منذ نشأة المنظمة ، فرغم الجهود المضطربة للمجتمع الدولي لاجراء حل حاسم للمشكلة لا تزال مأساة فلسطين المستمرة هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط . كما

ادى انكار الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الى خلق موقف متفجر يهدد السلم بصفة مستمرة ليس فقط في الشرق الاوسط ولكن في العالم بأسره . ولذلك ، فان استمرار ادراج هذا البند على جدول أعمال الأمم المتحدة ان هو الا نداءً مستمر ومتصل من جانب المجتمع الدولي لضمان السلم والعدالة .

لقد دخلت مشكلة فلسطين الآن مرحلة تنطوي على تهديد بالخطر وتلقي بظلال كئيبة وتندر بالشر على المسح الدولي ، لأن هذا النزاع له آثار روحانية واقتصادية وجغرافية سياسية واستراتيجية تتجاوز مصالح واهتمامات الاطراف المتنازعة ، وان اي تباطؤ في ايجاد حل عادل وشامل لمشكلة فلسطين لن يطيل من أمد معاناة الشعب الفلسطيني فحسب ولكنه سيهدد العالم بشبح نزاع أوسع نطاق يمكن أن يتسبب في كارثة لم يسبق لها مثيل في مداها . وفي خطابه الذي القاه مؤخرا في الجمعية العامة نيابة عن العالم الاسلامي ، فقد ركز رئيس باكستان بالكامل على مدى خطورة هذا التهديد ، كما أكد على أن الظلم والقمع يثيران مشاعر قوية لا يمكن قمعها عن طريق الاعتماد بغير حكمة على القوة والضغط ، كما لا يمكن كبتها بالاضطهاد المستمر وغير المتوقع .

ولقد عكس الرئيس مشاعر المجتمع الدولي بأسره حينما قال :

" ان على اسرائيل ، المستعدة لتنفيذ الماضي ، يجب ألا تنسى عبر التاريخ أن

سياسة الاحتلال والاستعمار كفيلة بالفشل ، ان التاريخ يعيد نفسه دائما . (، 18. A/35/PV

17. p)

ان العناصر الأساسية لسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط ، واضحة قاطعة . ان هذه العناصر هي : الانسحاب الكامل لاسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس المقدسة ، الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني القومية والانسانية الثابتة غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة خاصة به في وطنه تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية جميع المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة . ان هذه العناصر قد وردت في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وكذلك في قرارات مجلس الأمن العديدة والجمعية العامة . وفي تحدّ كامل لحكم المجتمع الدولي كما انعكس في تلك القرارات والمقررات ، فان اسرائيل لاتزال تسير على طريق دعم احتلالها غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية وتواصل انتهاج تدابير قسرية لتغيير الطابع الديمغرافي والمهيكل المؤسسي ووضع الفلسطينيين والأراضي العربية المحتلة الأخرى منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس المقدسة . ان السجلات الاسرائيلية قد أحييت بمزيد من الحماس المخطئ الصهيوني الذي يهدف الى تهويد مدينة القدس المقدسة عن طريق تشويه شخصيتها التاريخية وتحويلها الى "عاصمة اسرائيل" . وسعياً وراء تنفيذ مخططاتها التوسعية ، فان اسرائيل تواصل انتهاج سياسات الضم عن طريق مصادرة الممتلكات واقامة مستوطنات يهودية جديدة والتوسع في المستوطنات القائمة . ووفقاً لآخر تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، فان أكثر من ٢٧ في المائة من الأرض المحتلة تم الاستيلاء عليها بواسطة حكومة اسرائيل كما أن أكثر من ١٢٧ مستوطنة تمت اقامتها في هذه المناطق .

وفي مواجهة الضغط المتزايد من جانب المجتمع الدولي والكفاح الفلسطيني المكثف لاستعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف ، فان اسرائيل قد صعدت من حكم الارهاب والقمع ضد الشعب الفلسطيني .

لقد كانت السلطات الاسرائيلية تستفز عن عمد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة بغية فرض أعمال انتقامية قاسية ضد هم . ان المعاناة التي فرضت على سكان حلحول ورام الله والخليل والجراد التمسفي للقادة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وبصفة خاصة لعمد تي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي للخليل ومحاولات الاغتيال ضد عمد نابلس ورام الله والبيرة ، هي دلائل فليحة على تزايد فطاع الأعمال الانتقامية . ومن الواضح ان تحدى اسرائيل القائم على امتهان المعايير المعترف بها للسلوك الدولي وارهابها وسياسات الضم والتوسع الاستعماري ، ليست قائمة فقط دون أن تكبح ، ولكنها في الواقع قد تكثفت .

وخارج الأراضي المحتلة ، فان عدوان اسرائيل ضد لبنان مازال مستمرا دون رادع . ان الهجمات الاسرائيلية المسلحة المستمرة داخل لبنان ، لم تؤد فقط الى قتل المدنيين الأبرياء من اللبنانيين والفلسطينيين بما فيهم النساء والأطفال ولكنها عوّقت أيضا تفويض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وهناك أعمال عنف متكررة ومباردة من جانب القوات الاسرائيلية ضد أعضاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذا العام ، مما زاد من خطورة الموقف الحساس في المنطقة . ان العدوان الاسرائيلي ضد لبنان يعرض للخطر الى حد كبير وحدة وسلامة الأراضي والوحدة والسيادة والاستقلال السياسي لذلك البلد . ان هذا تحدى للمجتمع الدولي الملتمزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالمبادئ التي تدافع عن سيادة ووحدة أراضي الدول .

ان العامل الرئيسي المسؤول عن غلرسة اسرائيل ورفضها احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، هو فشل مجلس الأمن في أن يتصرف بطريقة فعالة لفرض عقوبات عليها نتيجة لحماية الفيتو الذي وضع من جانب عضو دائم في مجلس الأمن لصالح اسرائيل . ان عدم مقدرة مجلس الأمن على كبح جماح العدوان الاسرائيلي ، يندلج على أخطار جسيمة . ان الأحداث في الشرق الأوسط تتحرك بسرعة . ان الموقف يزداد خطورة مع كل يوم يمر وينذر بعواقب ذات أبعاد خطيرة . ومن الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بأكمله ، وبصفة خاصة مؤيدو اسرائيل ، بادراك الآثار الخطيرة المترتبة على استمرار الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية بواسطة اسرائيل .

ان معاناة الشعب الفلسطيني التي لا تخفى واستمرار وجوده في المنفى ، قد سببا أسف وحزن العالم الاسلامي المستمر ، الذي لا يزال ملتزما بشدة بتأييد الكفاح الشجاع للشعب الفلسطيني

من أجل تقرير المصير وتحرير الوطن الفلسطيني وكذلك مدينة القدس المقدسة . ان هذا العزم والشعور بالأسى العميق من جانب العالم الاسلامي نتيجة لتحدي اسرائيل لحكم المجتمع الدولي بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد ظهر دوما في الاعلانات والقرارات التي أصدرها المؤتمر الاسلامي . ولقد رفض بالريقة قاطعة السياسات والاجراءات العنصرية التي تطبقها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس المقدسة ، فان وزراء خارجية الدول الاسلامية في دورة المائدة للمؤتمر الاسلامي في عمان في تموز/يوليه من هذا العام قد طالبوا بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد اسرائيل .

وحيث ان اسرائيل لم تحترم قرارات الأمم المتحدة - وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرار الجمعية العامة ES-7/2 الصادر بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ - فانه من الضروري على مجلس الأمن الآن أن يشرع في اتخاذ اجراءات محددة وفقا لأحكام ونصوص الميثاق ذات الصلة لغرض تنفيذ مقرراته لصالح السلم والأمن الدولي . ان العالم الاسلامي ينتظر في شوق ردا حازما من المجتمع الدولي لوضع نهاية للظلم والظلم الذي يقوم بهما الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني .

وعند هذه النقطة ، أود أن أؤكد من جديد التزام باكستان الجازم بالوضع الخاص لمدينة القدس المقدسة . اننا نرفض محاولات اسرائيل لتهميد مدينة القدس المقدسة عن طريق اعلانها لما تسميه "عاصمة أبدية" لها . ان المدينة المقدسة هي رمز فريد في نوعه لالتقاء الاسلام بالديانات السماوية المقدسة ولا يمكن أن تضم عن طريق استخدام حق الغزو .

ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يرضى عن ضم مدينة القدس المقدسة باعتبارها من فئات الحرب . ان المجتمع الدولي ، عن طريق العديد من قرارات الأمم المتحدة ، قد أعطى حكماً واضحاً يقضي بأن مدينة القدس المقدسة هي جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة وأن عودتها الى السيادة العربية تشكل عنصراً لا فنى عنه لايجاد تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط . ان سياسة اسرائيل واجراءاتها فيما يتعلق بالمدينة المقدسة ، قد تمت ادانتها ورفضت بطريقة جلية من جانب الأمم المتحدة . اننا نقدر بحمق الاستجابة المبنية على المبادئ والتي أتت من ١٣ دولة شقيقة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) وذلك بتقرير نقل بعثاتها الدبلوماسية من القدس . ان قرارها قد أدى الى تعزيز القوة الأدبية والقانونية للقانون الدولي وللرأى العام فيما يتعلق بعدم مشروعية اجراءات اسرائيل بشأن مدينة القدس .

أخيراً ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد تضامن باكستان الكامل مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الشجاع من أجل حقوقه الثابتة التي لا تنازع تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . اننا لانزال ملتزمين بعزم باقرار العدالة للشعب الفلسطيني الذي ظل لوقت طويل ضحية للعنود وان الصهيوني واستغلاله . ان تضامننا كان مستمراً لأكثر من نصف قرن . ومنذ أوائل الثلاثينات فان شعب باكستان ، عن طريق قادته قد دعا سلطة الانتداب الى تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير المصير . وفي عام ١٩٤٧ ، فان مؤسس الأمة الباكستانية القائد الأعظم محمد على جناح ، حذر من أن تقسيم فلسطين المقترح " سوف ينطوى على أخطار ماحقة ونزاع لم يسبق له مثل " . ومنذ ذلك التاريخ فقد تمسكت باكستان بموقفها المبدئي ، وكانت في طليعة القوى التي تدعو الى اقناع سلام عادل ودايم في الشرق الأوسط على أساس عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، واستعادة الحقوق الثابتة فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وفي رسالته بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي تم الاحتفال به في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، فان رئيس باكستان قد أكد من جديد أن تأييدنا الحازم والدايم للقضية الفلسطينية مبني :

" على ايماننا بالمبادئ التي تقول بأن القوة والضغط لا يجب أن يسمح لهما بأن

يطأ حقوق وأمانى الشعوب والأمم ويجب أن تسود العدالة" . (A/AC.183/PV.61,P.44)

ان باكستان سوف تواصل تأييد هذا الجازم للشعب الفلسطيني حتى تتحقق أمانه في وطن
ذى سيادة وحتى يتحرر القدس الشريف ويعود الى السيادة العربية .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل رفع الجلسة ، أود أن استري انتباهكم الى

موضوعين :

أولا ، وفقا لمعلومات حصلت عليها بعد ظهر اليوم ، هناك بعض التعديلات على برنامج
العمل المؤقت الذى أعلنه صباح اليوم . ان بنود اللجنة الأولى المدرجة في اليومية لصباح الغد
سوف تدرس في صباح الأربعاء الموافق ٣ كانون الأول / ديسمبر .

وبالإضافة الى ذلك ، بعد ظهر الجمعة ٥ كانون الأول / ديسمبر ، فان تقارير اللجنة
السياسية الخاصة التي ستكون جاهزة في ذلك الوقت ، هي بشأن البند ٥٤ من جدول الأعمال
المعنون " الدراسة الاستعراضية الشاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه
العمليات " وبسؤال البند ٥٨ من جدول الأعمال المعنون " مسألة جزر فلوريوز وخوان دى نونفا
ويوروبا وباساس دا انديا المفاشية " ، وهذا يعني أن التقارير المتعلقة بالبند ٥٧ و ٥٨ و ١٢٢
سوف يتم بحثها في تاريخ لاحق .

وبعد ظهر الجمعة أيضا ، فان مشروعات القرارات الواردة تحت البند ٢٨ من جدول
الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " سوف يتم تقديمها
ولكن عملية التصويت ستتم عندما يتوفر تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية .

والموضوع الثاني يتعلق بمقرر سابق صادر عن الجمعية العامة . وببدا الآن أن بعض
مشروعات القرارات ذات الآثار المالية لاتزال محل تفاوض . وطبقا لذلك ، أود أن أقترح أن تمد
الجمعية العامة المهلة المقررة لتقديم مشروعات القرارات ذات الآثار المالية حتى يوم الخميس الموافق

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة لاتعارض هذا الاقتراح ؟

وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٥